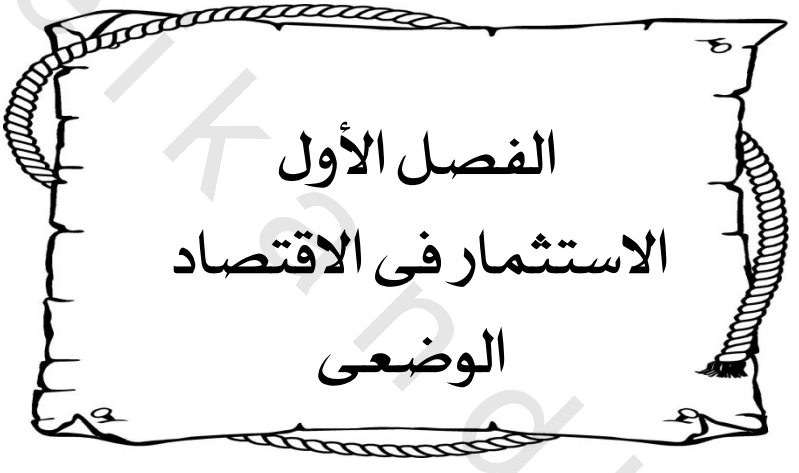

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
الاستثمار فى الاقتصاد الوضعى

تمهيد:

ظهرت الوضعية في مرحلة حاسمة من مراحل تاريخ أوروبا، بعد تحرر المجتمع من سلطة الكنيسة، وبعد الثورة الصناعية وما أحرزته من تقدم علمي واضح تبعته فوضى أخلاقية واجتماعية سادت أوروبا القرن الثامن والتاسع عشر.

أنشأ الاتجاه الوضعي أفكارا اقتصادية تبلورت في المذهبين المعروفين وهما الرأسمالية والاشتراكية، اللذان سميا بالمذهب الوضعي الاقتصادي لتبنيهما الأفكار الفلسفية للاتجاه الوضعي الذي يرتكز في معالجته وتفسيره للعالم على التجربة والملاحظة، مستبعدا كل ما له علاقة بالدين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشر، بهدف تنمية الاقتصاد والوصول إلى أقصى رفاهية مادية.

اهتمت كل من الاشتراكية والرأسمالية بالتنمية الاقتصادية، وحاولا بذلك إعطاء النظريات التي تحقق التنمية الشاملة والمستمرة للمجتمع، من خلال نظريات اقتصادية أعطت الأولوية للاستثمار باعتباره المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى أهم الأفكار التي جاء بها كل من الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي حول الاستثمار من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الرأسمالي؛

المبحث الثاني: مفهوم الاقتصاد الاشتراكي؛

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الاستثمار؛

المبحث الرابع: الاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي.

obeikandl.com

المبحث الأول
مفهوم الاقتصاد الرأسمالي

يبحث الاقتصاد في كسب المعاش وإشباع الحاجات، والادخار والاستثمار وفي ملكية الأشياء، وفي هذه الأمور ينفق الناس معظم الدخول أو ينفقون الدخول كلها في بعض البيئات، ومن هنا ظهرت المشكلة الاقتصادية التي كانت سببا في ظهور علم الاقتصاد.

من أجل ذلك ظهر مفكرون حاولوا صياغة الحلول في شكل نظريات لحل هذه المشكلة، وظهر الفكر الاقتصادي الرأسمالي كنتيجة لهذه الأفكار والنظريات مقدما بذلك حلول تحقق التنمية وتشبع الحاجات وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد من وجهة نظرهم.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أهم الجوانب النظرية في الاقتصاد الرأسمالي من خلال أربع مطالب كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الرأسمالي وأهم مبادئه.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاقتصاد الرأسمالي وأهم مدارسه.

المطلب الثالث: عيوب ومساوئ الاقتصاد الرأسمالي.

المطلب الرابع: بداية انهيار الرأسمالية الأمريكية.

المطلب الأول
تعريف الاقتصاد الرأسمالي وأهم مبادئه

سمي هذا الاقتصاد بالرأسمالي لأنه يخدم أصحاب رؤوس الأموال ويعطيهم الحرية المطلقة على غرار الفقراء، وقد أطلق عليه هذا الإسم من قبل الاقتصادي كارل ماركس، فوصف التجار وأصحاب

obeikandl.com

الأراضي والمصانع والورش في ذلك الزمن بالرأسماليين الذين يمتلكون المال و يتحكمون بذلك في العمال (الطبقة الفقيرة آنذاك).

وقد وردت تعاريف عديدة للاقتصاد الرأسمالي نعرض بعضا منها لتوضيح المعنى وتبسيطه كالآتي:

- الرأسمالية نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة، إذ يمتلك الأفراد وسائل الإنتاج فيه كالأرض والمشروعات الصناعية والتجارية، ويكون الإنتاج لمصلحة الملاك الأفراد، وتعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية والسوق الحرة، وعلى الإنتاج من أجل الربح.[1]
- الرأسمالية نظام سياسي واقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أو تأجيرها من قبل الأفراد لتشغيلها لحسابهم الخاص، وذلك في ظل الحرية الاقتصادية(حرية الاستهلاك وحرية إنتاج السلع المختلفة وحرية اختيار العمل)، بهدف تحقيق الربح أو أعلى عائد ممكن.[2]
- الرأسمالية نظام اقتصادي واجتماعي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمل واستخلاص فائض القيمة.[3]

١- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية(انجليزي-فرنسي-عربي)،مكتبة لبنان، بيروت- لبنان-، ط١٩٧٨/١- ط١٩٨٢/٢، ص٥١.

٢ - مصلح الصالح، الشامل "قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية(انجليزي-عربي)،دار عالم الكتب،الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩، ص٧٧.

٣ - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٥، ص ١١٦، بتصرف.

- الرأسمالية نظام اقتصادي ترجع فيه ملكية وسائل الإنتاج بشكل عام للخواص أو للشركات، حيث يكون التوزيع، والإنتاج وتحديد الأسعار محكوما بالسوق الحر والعرض والطلب، ويحق للملاك أن يحتفظوا بالأرباح أو يعيدوا استثمارها.[1]

- الرأسمالية حسب تعريف المفكر، مارتن ستينزر الأمريكي، بأنه اقتصاد السوق الحرة المعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب في ظل شروط الحرية التامة.[2]

- كما يعرفها الاقتصادي بيجو، بأنها التملك لدى الأفراد العاديين لأدوات الإنتاج، ما ينشأ التفاوت بين أفراد المجتمع الواحد، ليصبح هذا التفاوت جزءا لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي.[3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج تعريف للاقتصاد الرأسمالي بأنه:

نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على فكرة الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية التامة للأفراد في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس الحر فيما بينهم بهدف تحقيق الأرباح.

١- وكيديا / الموسوعة الحرة من الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org

٢- عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، نشر كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨، ص.٥١

٣- نفس المرجع السابق، ص ٥٠، بتصرف.

obeikandl.com

ثانيا: مبادئ الاقتصاد الرأسمالي

يتميز الاقتصاد الرأسمالي في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين الغربيين بما يلي:

- **الحرية والملكية الخاصة:** وتعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي فكل فرد حر في هذا النظام، حر في أن يتملك ما يشاء، وقتما شاء، وبأي قدر شاء، حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنه، حر في إنشاء المشروعات الخاصة، مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها. ونتيجة لهذا كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة لآدم سميث هو :" دعه يعمل دعه يمر".

- **الدافع الفردي – تحقيق الثروة أو الربح- :** يهدف النظام الرأسمالي أصلا إلى تحقيق مصلحة الفرد بالدرجة الأولى، ومصلحة الجماعة أخيرا، ويعتبر المحرك الأساسي للمبادرة الفردية في إقامة المشروعات الخاصة هو الربح، حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة، فالمستهلك يريد الحصول على أقصى إشباع ممكن، والمنتج يريد تحقيق أقصى ربح ممكن، وهكذا وبشكل لا إرادي تتحقق مصلحة المجتمع ككل، ومنه فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو إلا الدافع الفردي، لأجل تحقيق الربح.[1]

١- رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٨، بتصرف.

- **التدخل المحدود للحكومة في الاقتصاد**: يرى أنصار النظام الرأسمالي الحر في القرنين الثامن والتاسع عشر، عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلا لصيانة الأمن والدفاع عن الوطن والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة.[1]

لكن بعد أزمة ١٩٢٩م*، جاء كنز وطلب تدخل الدولة لحل الأزمة، وتبنت الحكومات الغربية الرأسمالية آنذاك رأي كينز، وجاء أنصار المدرسة الكلاسيكية بعد انهيار المعسكر الشرقي- الاتحاد السوفيتي سابقا- ، ودعوا إلى إلغاء تدخل الدولة لما آلت إليه الاشتراكية من تدخل الدولة، وجاءت بعدها الأزمة العالمية سنة ٢٠٠٨م واضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل و تأميم بعض القطاعات والبنوك.

وهكذا اتسمت الرأسمالية بالتدخل الحكومي الذي يقل ويزداد حسب الوضع الاقتصادي لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية الحاصلة في النظام الرأسمالي.

- **المنافسة الحرة**: يرى الرأسماليون أن التنافس الحر هو السبيل إلى تحقيق الاستقرار بالسوق، من خلال قوى العرض والطلب التي تتفاوت حتى يحدث التوازن، وإذا ما حدث تدخل يختل توازن السوق، حيث تؤدي المنافسة الحرة - بلا قيد ولا شرط- بين المنتجين والمستهلكين فيما

١- نفس المرجع السابق، ص ٣٩، بتصرف.

* أزمة ١٩٢٩، عرفت بأزمة الكساد العالمي حيث تعرض الاقتصاد إلى كساد كبير كثر فيه العرض وقل الطلب بشكل كبير ما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية بدأت من أمريكا وامتدت إلى العالم.

بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية، ما يؤدي بالضرورة إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

والمنافسة الحرة الخالية من الاحتكار والصراعات بين المنتجين هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين المتنافسين في السوق، والحقيقة عكس ذلك تماما.

إن اجتماع هذه الميزات الأربع، حسب رأي "بكنكهام" هو الذي يكون الإطار النظري للرأسمالية.[1]

المطلب الثاني

التطور التاريخي للاقتصاد الرأسمالي وأهم مدارسه

تنحى الدين عن حياة أوروبا بعد هزة قوية أصابته في العصر الوسيط، وتم الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية، بفضل الثورة البرجوازية التي استفادت من صراع الفلاحين ضد سيادة الإقطاع، ومع الثورتين التجارية والسياسية والكشوفات الجغرافية اتجه المجتمع نحو نظام جديد هو الرأسمالية التجارية التنظيمية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر الرأسمالي لم ينتشر في أوروبا وبقية العالم إلا عن طريق الحروب وإراقة الدماء والغزو والاستعباد والوحشية، ويقول "ماركس" واصفا أسلوب عمل الرأسمالية: "في

١- عبد الكريم كامل عبد الكاظم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

٢- رفعت المحجوب، النظم الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ١٩٦٠، ص ٥٢.

حوليات التاريخ، فإن الغزو والاستعباد وسيادة القوة الوحشية هي التي انتصرت دائما"[1]، وقد اتصفت المجتمعات الطبقية التي سبقت الرأسمالية الحديثة بعلاقة الاستغلال والعبودية بين السيد والعبد، ويقول "جان سوريه كانال" :(هكذا وصل العالم إلى رأس المال المنتصر " ينضح بالدم، والوحل من كل مساماته)[2].

أولا: مرحلة الكشوف الجغرافية: امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ميلادي، وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، حيث حاول خلالها الأوروبيون كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية على المبادلات الأوروبية مع المناطق الشرقية الإفريقية، بالإضافة إلى الرغبة بالاستئثار بالذهب والمعادن الثمينة، حيث تم اكتشاف القارة الأمريكية عام ١٤٩٢م [3]، وكذلك الطريق البحري إلى الهند عام ١٤٩٨م[4] كما أقاموا مستعمرات لهم بهذه البلاد المكتشفة، وأنشأوا بها محطات تجارية لهم، وقد استطاعوا تحويل التجارة الدولية وطرقها لصالحهم، وكانت هذه أولى بدايات ظهور الرأسمالية.

١- جان سوريه كانال، الكتاب الأسود للرأسمالية(تطور الرأسمالية بين القرنين ١٥م – ١٩م)، ترجمة أنطوان حمص، دار الطليعة، سوريا، ط١، ٢٠٠٦، ص١١.

٢- نفس المرجع السابق، ص ٢٥.

٣- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٨، ص٨٢.

٤- نفس المرجع السابق، ص ٨٢.

ثانيا: الرأسمالية التجارية: بعد الكشوف الجغرافية واستئثار أوروبا بطرق التجارة، اتجهت أغلب رؤوس الأموال الأوروبية للتجارة، جعل تلك الفترة تسمى بـ "الرأسمالية التجارية"أو "المركنتيلية".[1]

وقد اقترنت تلك الفترة بوضع التنظيمات التي تكفل أكبر قدر ممكن من الربح للتجار، وقد سميت أيضا تلك الفترة بـ "الرأسمالية التنظيمية"، تمييزا لها عن الرأسمالية الصناعية التي ظهرت بعد ذلك.[2]

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين، أن تكدس أرباحا ضخمة عن طريق ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي*، الذي أسسه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية، عن طريق تجارة العبيد الذين كانوا يرسلون إلى المزارع والمصانع ليعملوا دون مقابل وبلا رحمة.

ثالثا: الرأسمالية الصناعية: لقد كان لظهور الثورة الصناعية الفضل الكبير في تسارع وتيرة تطور الفكر الرأسمالي، حيث ازدهرت الصناعات وظهرت الاختراعات الكبرى التي غيرت مجرى التاريخ، حيث أحدثت تغييرا وتحولا في الفكر الاقتصادي، ونشأت أول مدرسة للاقتصاد وهي مدرسة الطبيعيين، وتلتها مدارس أخرى، وسنتطرق إليها لنرى التطور الذي حدث عبر الزمن والذي أدى إلى تبلور الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى ما هو عليه الآن.

١- زينب الاشوح، مرجع سبق ذكره، ص٩٨

٢- نفس المرجع السابق، ص٩٨.

*- الكولونيالي معناه: المتشبع بالفكر الاستعماري الاستعبادي .

١- **مدرسة الطبيعيين**: ظهرت في فرنسا، في القرن الثامن عشر، وهي أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي، والتي ضمت مجموعة من الذين اعتبروا أنفسهم اقتصاديين، وقد عرفوا باسم أنصار المذهب الطبيعي، وقد كان على رأسهم الدكتور: فرانسوا كيناي " François Quesnay"،[١] حيث وضع كتاب "الجدول الاقتصادي"، ويمكن تلخيص آراء رواد هذه المدرسة فيما يلي[٢]:

- أن الظواهر الاقتصادية تخضع، كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين الطبيعية، ولا دخل للإنسان في إيجادها، وتقوم الحياة الاقتصادية على مبدأين هما اللذان يوجهان أي شخص ليهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، وهي المنفعة والمنافسة.

أما المنفعة فهي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي، و أما المنافسة، فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية وحين يفعل ذلك، يدخل في التنافس مع بقية أفراد المجتمع.

- بين الطبيعيون أن ثروة الأمم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجاً صافياً جديداً، واعتبروا أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجاً لأنها وحدها التي تؤدي للحصول على كمية من المحصولات أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة فليستا من النشاط الاقتصادي المنتج، لأنهما

١- مدحت القريشي، نفس مرجع المرجع السابق، ص١٠٠.
٢- عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٣-١٧٨، بتصرف.

obeikandl.com

تقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، فهي استغلال للموارد الطبيعية فقط، دون أن تضيفا ناتجاً صافياً جديداً .

٢- **المدرسة الكلاسيكية – التقليدية-** : كانت أهم مدرسة في الفكر الاقتصادي في ذلك الحين، في وسط تطور اقتصادي احتلت فيه الرأسمالية الصناعية المركز الرئيسي، وأصبح فيه رجل الصناعة أهم من التاجر، وكان ظهورها في انجلترا، وقد وضع الكثير من أسسها (آدم سميث) الذي تأثر كثيراً بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، وقد اكتسبت المدرسة قوة كبيرة على يد (دفيد ريكاردو) الذي تنسب إليه أغلب آراء المدرسة.

كما أسهم (مالتس) في إرساء بعض مبادئها، حيث أسس نظريته عن السكان، وكذلك من أشهر مفكريها في إنجلترا المفكر الواسع الثقافة (جون ستيوارت مل)، أما في فرنسا فقد عرض ووضح الأفكار الكلاسيكية (جان باتست ساى)[١].

تبنت المدرسة الكلاسيكية فكرة القانون العلمي التي تفترض بأن العالم تحكمه قوانين علمية عامة، وقد ظهرت هذه الأفكار مع ظهور أفكار العالم الأوروبي"نيوتن"، ورأت هذه المدرسة أن مهمة العلم هي كشف تلك القوانين العامة وتحديدها بشكل واضح[٢].

ورغم تعدد مفكري هذه المدرسة واختلاف آرائهم إلا أنهم يتفقون على

١- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨، بتصرف.
٢- زينب صالح الاشوح، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩.

obeikandl.com

فلسفة عامة يمكن إجمال أهم نقاطها فيما يأتي:[1]

- يسعى الفرد إلى تحقيق أكبر نفع شخصي ممكن، فالمُنتج عندما ينتج لا يقوم بذلك لرغبته الخيرة لإشباع حاجات الناس، ولكن لرغبته في بيع منتجاته والحصول على اكبر ربح ممكن ، ولكن لا يوجد أي تعارض بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وذلك لأن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة .

- الإنتاج في رأيهم هو خلق المنافع أو زيادتها، وعناصر الإنتاج لديهم هي الطبيعة والعمل ورأس المال، والعمل هو العنصر الرئيسي بين تلك العناصر، ويرجع الفضل في ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة إلى مؤسس المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث)، - في نظر الغرب- .

- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وهو يخضع لدافع المصلحة الخاصة في قيامة بالنشاط الاقتصادي.

٣- المدرسة الكلاسيكية الحديثة(النيوكلاسيك أو الحديين):

وتعتبر امتدادا للمدرسة الكلاسيكية التقليدية إلا أنها تضم أفكارا أكثر حداثة وتطورا، وقد نشأت في ظروف جعلت من النظريات التقليدية محل جدل وتشكيك في صحتها ومدى ملائمتها لتغيرات الأوضاع الاقتصادية.

وامتازت تلك الفترة الممتدة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر

١- حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الفكر العربي ، مصر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤، ص ص ٢٢١ – ٣٢٧ ،بتصرف.

obeikandl.com

والنصف الأول من القرن العشرين، بظهور الامبريالية الاستعمارية، سعت من خلالها الدول الأوروبية إلى توسيع نطاق نفوذها لتصريف منتجاتها، من خلال البحث عن أسواق جديدة، وكذا البحث عن مصادر الطاقة والمواد الأولية، وساهمت فيه معظم دول أوربا الغربية تتقدمها إنجلترا وفرنسا، حيث تركز التنافس الاستعماري على آسيا وإفريقيا[1].

و قد ظهرت الأفكار الاقتصادية الحدية في وقت واحد، في انجلترا والنمسا وسويسرا، ومن أهم مدارسها[2].

- المدرسة النمساوية بريادة: الاقتصادي كارل مانجر " Carl Menger"، وبون بافرك "Bohm Bawerk"، و فون فيزر" Von wiser".
- مدرسة لوزان بسويسرا، بريادة: ليون ولراس "Léon Walras"، و فيلفريد بريتو " Pareto Vilfredo ".
- مدرسة كمبرج بانجلترا، بريادة: "ستانلي جيفنس" ' Stanlay Jevons ".

رابعا: النظرية الكينزية: كان لكينز أثر كبير في اقتصاد العالم بعد الحرب العالمية، وقد قدم الحلول اللازمة للدول الغربية للخروج من الأزمة العالمية سنة ١٩٢٩م، حيث قام بتحليل العمليات الاقتصادية المؤدية إلى الكساد وقدم الحلول اللازمة لها، وطالب بتدخل الدولة في الحياة

١- انظر للاستزادة: جان سوريه كانال، الكتاب الأسود للرأسمالية، مرجع سبق ذكره.
٢- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩، بتصرف

الاقتصادية، واحتل كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والمال" مكانة مهمة، وطرح فيه أفكاره حول الإنتاج والاستهلاك، والعرض والطلب، واهتم بالاستثمار، وقدم نظرته للبطالة وتأثيرها، وغير كتابه سياسات اقتصادية كثيرة.

خامسا: الفكر الاقتصادي الحديث وظهور العولمة: بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز حركات التحرر في الدول المستعمرة، أصبح لزاما على الدول الرأسمالية من إيجاد طريقة جديدة، ليظل الفكر الرأسمالي سائدا، يخدم مصالحها الاستبدادية والاستنزافية للثروات.

وقد أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى الفاعلة في العالم.

وهكذا بدأت العولمة الاقتصادية بالتجلي والظهور على الساحة، مبرزة كل أساليب التبعية، ولكن بشعارات مختلفة ومنمقة.

وقد اتسم الفكر الاقتصادي الحديث بتبني أفكار "كينز"، مع تقسيم الاقتصاد إلى اقتصاد جزئي واقتصاد كلي، وقد ظهرت مدارس تبنت الأفكار الكينزية مع بعض التجديد، وسموا أنفسهم بالكينزين الجدد، ومدارس عادت للكينزية وسميت بمدرسة ما بعد الكينيزية، وقد ظهرت في أواخر الستينات من القرن الماضي المدرسة النقدية – مدرسة شيكاغو- بقيادة فريدمان ميلتون" Milton Friedman"، التي حاولت معالجة مشكلات التضخم وتصاعد البطالة

معا، والتي لم تستطع النظرية الكينزية تفسيرها و إيجاد حل لها، ولم تأتي المدرسة النقدية بجديد، بل جاءت بفكرة الكلاسيك، التي تقول أن زيادة النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وليس زيادة الإنتاج[1].

ومنه نستنتج أن الاقتصاد الرأسمالي تميز بالتطور والتفاعل مع المجريات المستجدة في كل فترة زمنية من القرن العشرين، و لم توجد نظرية واحدة ثابتة وصالحة التطبيق منذ ظهور الرأسمالية، و كلما ظهرت أزمة اقتصادية استوجب التخلي عن النظرية القديمة والبحث عن بديل لها، وهذا ما جعل التطور التاريخي للفكر الرأسمالي يتسم بتعدد الأزمات وبالتالي تعدد المدارس والأفكار والاتجاهات وتضاربها.

المطلب الثالث

عيوب ومساوئ الاقتصاد الرأسمالي

ونجملها في هذه النقاط:

– يعتبر النظام الرأسمالي أن المقرر الرئيسي للتوزيع هو الطلب النقدي (جهاز الثمن)، وبذلك يكون النظام الرأسمالي قد قرر أنه لا يستحق أن يأخذ من الإنتاج إلا من يملك الثمن، أما من لا يملك الثمن لأنه خلق ضعيفا، أو طرأ عليه ضعف، فلا يستحق الحياة، لأنه لا يستحق أن ينال من ثروة البلاد ما يسد احتياجاته.

– ظاهرة الاحتكار التي تعطل جهاز آلية الثمن، وتتنافى مع المنافسة الحرة التي يفترضها النظام الرأسمالي وهذا بسبب الحرية المطلقة التي تعطي للقوي حق الاستئثار بالسوق، ومنع غيره من المنتجين من عرض

١- نفس المرجع السابق، ص ص ٢٧١-٢٩١.، بتصرف.

obeikandl.com

بضائعهم حتى لا تقل الأسعار ويحتفظ الاحتكاريون بالربح. جعل جهاز الثمن هو أساس التوزيع يؤدي في المحصلة النهائية إلى تكتل الثروة في أيدي أقلية مليونيرات مما يسبب في سيطرتهم وتقوية نفوذهم السياسي.

– عدم الاستقرار الاقتصادي: تمر الاقتصاديات الرأسمالية بأزمات دورية، فالحرية المطلقة والمنافسة المطلقة في نظرهم تتيح الاستخدام الأمثل للموارد، إلا أن ذلك لم يحصل في النظام الرأسمالي، فأحيانا الازدهار الاقتصادي يؤدي إلى التضخم، فتفقد النقود قيمتها، أو يحدث كساد فيستغني أصحاب المشاريع عن العمال وترتفع البطالة، وهكذا تواجه الحكومات في الدول الرأسمالية إما تضخمًا عاليمًا، أو زيادة في العاطلين عن العمل.

– عدم المساواة في توزيع الثروة: تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة، حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

– إهمال الصالح العام: تحاول أغلب الشركات في الاقتصاد الرأسمالي أن تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح، لكن التدخل الحكومي ضروري أحيانا لضمان أن يكون الدافع الربحي هو الصالح العام، وما حدث في الأزمة العالمية ٢٠٠٨م اثبت أن المؤسسات المالية في سعيها إلى الاغتناء دمرت اقتصاد أمريكا.

المطلب الرابع
بداية انهيار الرأسمالية الأمريكية

جاء عن الدكتور رفعت محجوب في كتابه النظم الاقتصادية[1]، الصادر سنة ١٩٦٠ أن مستقبل الرأسمالية مرهون بمستقبل أمريكا - إن صح التعبير- ، ويرى أن هناك عاملين لتفوق أمريكا واستحواذها على القطبية الأحادية وهما عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أما العوامل الداخلية فتتمثل في صمود الاقتصاد الأمريكي وقدرته على البقاء، والعوامل الخارجية تتمثل في مدى تغلبه على الاتحاد السوفييتي.

وقد اقتضت إمكانيات أمريكا أن تصبح أقوى دولة فاعلة في العالم، اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا، وخاصة بعد ما انهار الاتحاد السوفيتي المنافس اللدود لها بداية التسعينات من القرن العشرين.

توالت الأزمات على الرأسمالية ولكنها في كل مرة تسترجع أنفاسها، بإصلاحات اقتصادية ما تلبث أن تظهر أزمات غيرها، وهكذا حتى انفجار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي سميت بأزمة الرهن العقاري، التي كانت لها آثار مدمرة على العالم بأسره، وعلى أمريكا بالذات.

والأزمة المالية العالمية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار

١- رفعت محجوب ، مرجع سبق ذكره، ص١١٣.

obeikandl.com

المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعريه "، والفقاعة المالية أو السعريه، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية[1].

ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم من الدرجة الأولى، والتي لم يشهد لها الاقتصاد العالمي مثيلا منذ أزمة الكساد العالمي الكبير سنة ١٩٢٩م، والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطؤ اقتصادي في الفترة المقبلة، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب في الأشهر القليلة الماضية على إصدار عدد أكبر من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي، وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق[2].

١- إبراهيم علواش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، نقلا عن: الدكتور فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان - زيتون أبي سمراء، لبنان، ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩.

٢ - نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، نقلا عن موقع الجزيـــــــرة: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D1625F67-11FA-49EC-AAA6-DEAC122B7604.htm ، تاريخ التصفح: ١٤/١٠/٢٠٠٨.

ولقد كانت هناك إشارات وتنبؤات مبكرة على لهذه الأزمة، غير أن ما اتخذ من سياسات لم يكن كافيا، وهذا دليل على خلل بنيوي في النظام والسياسات ذاتها، ففي عام ١٩٩٦م تنبأ "بول فيندلي" بأن يحصل خلل بالنظام الرأسمالي، وفي عام ٢٠٠٥م نشر مقال في مجلة اقتصادية يحذر من الأساليب المالية المتبعة، أما في عام ٢٠٠٦م فقد تم الإعلان عن انهيار (٧٠) شركة، التي أعلنت إفلاسها بسبب الرهن العقاري، وفي نهاية عام ٢٠٠٧م تم الإعلان عن انهيار بنك ستيرز كبداية لعمليات انهيار عدة بنوك أخرى في عام ٢٠٠٨م[١].

وأجمعت تنبؤات الاقتصاديين التي تتناقلها وسائل الإعلام المختلفة من القنوات الفضائية والمجلات الاقتصادية أن الدولار سينهار عاجلا أو آجلا وما هي إلا مسألة وقت، حتى تعلن الرأسمالية الأمريكية انهيارها الفعلي بانهيار الدولار محدثة هزة عالمية ستعصف باقتصاديات دول العالم أجمع، ويبقى التساؤل مطروحا حول الثوب الجديد الذي ستظهر به الرأسمالية الجديدة التي تحل محل الأمريكية، خاصة بعد الصيحات التي تداعت بتبني سياسات الاقتصاد الإسلامي الناجعة والتي لم تتأثر إطلاقا بالأزمة العالمية.

١- محمد الحلايقة، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، تقرير عن ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عمان، الأردن، السبت الموافق ٢٠٠٨/١١/٨م.

obeikandl.com

المبحث الثانـــي

مفهوم الاقتصـاد الاشتـراكـــي

ظهرت الاشتراكية كنظام اقتصادي، للرد على مساوئ النظام الرأسمالي، الذي يحوي كثيرا من التناقضات في نظرهم، وظهرت على يـد الاقتصـادي الرأسمـالي "كـارل مـاركس"، والـذي كـان متـأثرا بالفلسفة، وسمي فكره بالاشتراكية العلمية، والتي كانت تهدف إلى تعـويض مبـادئ الرأسماليـة، وقـد سـاعده في ذلـك الوضـع الاجتمـاعي، والتفـاوت الطبقـي، والاضـطهاد الكـبير الـذي عانتـه طبقـة العمـال في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

وسنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الاشتراكي و أهم أنواعه.

المطلب الثاني: أفكار الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الثالث: المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الرابع: خصائص وعيوب الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الخامس: انهيار الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الأول

تعريف الاقتصاد الاشتراكي و أهم أنواعه

يستخدم تعبير الاشتراكية للتعبير عن معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو مجرد تملـــــك

الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية[1].

والاشتراكية هي مجموعة متكاملة من المفهومات والمناهج والتنظيمات والوسائل السياسية التي تشترك في رفض المجتمع الرأسمالي وتؤمن بالتقدم الحتمي للحياة الاجتماعية وتؤكد إرادتها الثورية في إقامة مجتمع أكثر عدلا و وتحقيق المساواة بين جميع الناس والأمم[2].

وفي النظام الاشتراكي تسيطر الحكومة على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار، فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام[3].

وتشترك التعاريف المختلفة للاشتراكية في الإيمان بالحتمية الاجتماعية وتنظيم قوى الإنتاج وربط الاقتصاد بالدولة والاعتقاد أن العمل هو الأساس الشرعي لكل تملك.

وقد ظهرت عدة مذاهب اشتراكية تنادي بتغيير الأفكار الثورية وصراع الطبقات الذي أسسه ماركس من أهمها[4]:

١- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.
٢ - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية(انجليزي-فرنسي-عربي)،مكتبة لبنان، لبنان، ط١٩٧٨/١-ط١٩٨٢/٢، ص ٣٩٩.
٣- مختار عبد الحكيم طلبه، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، نشر مركز كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٧.
٤- أحمد زكي بدوي، نفس المرجع السابق، ص١٤٩.

الاشتراكية الفابية: تم إنشائها في انجلترا من طرف الجمعية الفابية، حيث اقتبس اسم هذه الجمعية من اسم القائد الروماني "فابيوس كونكتاتور" الذي اشتهر بسياسته على إبطال المقاومة عن طريق الأسلوب التكتيكي بدلا من الهجوم المباشر، ومن أشهر روادها "سيدني وب"، "بياتريس وب" و"جورج برنارد شو".

ترفض الفابية فكرة صراع الطبقات ودكتاتورية البروليتاريا، وفي رأيها أن الانتقال إلى الاشتراكية يكون عن طريق الديمقراطية البرلمانية، حيث يمكن إحداث التغيير في الهيكل الاقتصادي والتركيب الطبقي للمجتمع دون الحاجة إلى ثورة بروليتارية أو دكتاتورية بروليتارية.

الاشتراكية النقابية: ظهرت في انجلترا في أوائل القرن الحالي، ويعتقد أنصار الاشتراكية النقابية أن المجتمع هو الذي أنشأ القيمة وليس الأفراد كل على حدة، وقد دافع الرأسماليون عن امتلاك الثروة بدون تحمل مسؤولية خدمة المجتمع الذي كان سببا في هذه الثروة، ولذلك فهم يطالبون بإلغاء نظام الأجور على أن يقيم العمال نظاما للحكم الذاتي في الصناعة بعد تأميمها عن طريق نظم الطوائف وأن تعمل هذه النظم بالتعاون مع باقي المنظمات الوظائفية في المجتمع، وتعارض هذه السياسة اشتراكية الدولة التي ترى أن الدولة هي التي تقوم برقابة الصناعة.

الاشتراكية الإنسانية: ويطلق عليها بالاشتراكية الديمقراطية، ويرى أنصار الاشتراكية الإنسانية أن الاشتراكية في الدول الشيوعية

غلبت الجوانب الاقتصادية على الجوانب الإنسانية، ويرون أن الاشتراكية بصورتها الحالية تحولت إلى "مركزية بيروقراطية" و"اشتراكية الدولة" و"دكتاتورية للجهاز"، ويرون ضرورة وجود أشكال متعددة للاشتراكية تتفق مع ظروف هذا البلد أو ذاك، ويرون أن الثورة الاجتماعية ليست مجرد تغيير في الأبنية بعيدا عن الإنسان، بل يجب أن تهدف إلى تغيير في الإنسان نفسه.

ويركز أنصار هذا المذهب على دور المثقفين وليس الطبقة العاملة، ويرون أن المثقفين هم وسيلة المبادرة إلى الثورة التاريخية في هذه المرحلة من التطور التكنولوجي.

الاشتراكية القومية: أنشأها "هتلر" وتقوم على المغالاة في العنصرية حيث تعتبر التاريخ بمثابة صراع بين السلالات الراقية والسفلى، ويرى بأن أفكار التحرر تؤدي إلى حكم الأثرياء وأن الماركسية تقسم المجتمع عن طريق صراع الطبقات.

اشتراكية الدولة: نادى به بعض الاشتراكيين الفرنسيين وخاصة "لوي بلان"، وتؤمن اشتراكية الدولة بالتضامن المعنوي بين طبقات المجتمع وفئاته، وترفض فكرة الصراع الطبقي، الذي يعتبر الثورة سبيلا للتقدم، وتدعو إلى تدخل الدولة وتوسيع نطاق أنشطتها في المجالات الاقتصادية، وتؤكد على ضرورة تثقيف المجتمع حتى يكون قادرا على الاستفادة من الحضارة تمهيدا للانتقال السلمي التدريجي الهادئ إلى تنظيم اجتماعي جديد قوامه الوفرة في الإنتاج والعدالة في التوزيع.

obeikandl.com

الاشتراكية الخيالية: دعا إليه بعض المفكرين من أمثال "سان سيمون" و"فوربيه" و"بوردون" في فرنسا و"روبيرت أوين" و" جراي" و "وليام تومسون" و"هود جسكن" في انجلترا والفيلسوف الألماني "فخته".

وقد أشار هؤلاء إلى مساوئ الرأسمالية ووجود التناقض المنذر بالشر وراء تحكم الأقلية بالثروة بينما تتخبط الأغلبية في هاوية الفقر، ولهذا دعا هؤلاء المفكرين إلى وجوب قيام نظام اجتماعي جديد على أسس العدالة.

وقد سميت الاشتراكية القديمة السابقة للماركسية بالخيالية لأنها لم تتعد أن تكون مجرد أفكار للإصلاح، أما الاشتراكية العلمية التي جاء بها ماركس فقط أعطت الوقائع المادية قسطها من العناية والتمحيص.

المطلب الثاني
أفكار الاقتصاد الاشتراكي

سوف نعرض مجموعة من النقاط التي تشكل في مجملها مضمون الفكر الاشتراكي الماركسي* كما يلي:

أولا: التفسير المادي للتاريخ: تقوم المدرسة الاشتراكية على تفسير مادي للتاريخ، ولذلك تسمى بالمادية التاريخية، وتخلص من دراسة التاريخ إلى أن التطورات الاقتصادية هي التي تحكم كل أنواع التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية، بما فيها الدينية،

* الفكر الاشتراكي الماركسي: وقصدنا بذلك أفكار ماركس الأولى لأن من جاءوا بعده غيروا من هذه الأفكار ورأوا غير ذلك كما رأينا في المبحث الأول أنواع الاشتراكية.

و هـي لا تنكـر أثـر هـذه العوامـل في المجتمـع، ولكنهـا تخضـع كلـها للعامل المادي[1].

ثانيا: صراع الطبقات: ويرى "ماركس" رائد الفكر الاشتراكي أن الاشتراكية لا تعدو أن تكون تعبيرا عن الظروف الحقيقية للصراع الطبقي الناشئ عن التطور التاريخي، وينكر ماركس تدخل أي عامل خارجي عن العالم فهي لا تدع مجالا لخالق* أو منظم[2]، فهو ببساطة يرى أن كل مجتمع يحمل في ثناياه عوامل فنائه، وبذلك ينتقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر نتيجة لعوامل التطور[3].

ثالثا: نظرية الحتمية: التاريخ لا تسيره الصدفة، بل حتمية التطورات الاقتصادية، بمعنى أن نمو قوى الإنتاج يسيء إلى الطبقة العاملة المستغلة(والتي تشكل الأغلبية)، ومن هنا يشتد الصراع الطبقي، وتظهر طبقة مستغلة وطبقة مستغلة، ويظل الصراع بينهما مما يؤدي إلى تطور المجتمع كله تطورا ثوريا، وينتهي بالقضاء على الطبقتين المتصارعتين، وظهور مجتمع جديد مثالي.

ومنه فان الرأسمالية تقوم على التقابل بين طبقتين طبقة الرأسماليين (أصحاب رؤوس الأموال الأغنياء) وطبقة العمال، والحتمية التاريخية في نظر كارل ماركس تقول إن الرأسمالية ستنتهي بتغلب

١- رفعت المحجوب، النظم الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠، ص٩٥.

* يعتبر ماركس من الملحدين الذين لا يؤمنون بوجود الله، ويرى بأن الكون يسير وفق نظام طبيعي تتفاعل فيه قوى الطبيعة فيحدث التجديد والتغير والتطور من مجتمع إلى آخر، ولهذا فإن فكره لاقى الكثير من الرفض.

٢- رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره ، ص٩٤.

٣- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

الطبقة العاملة على الطبقة الغنية ويقوم مقامهما نظام آخر بلا طبقات، وبلا متناقضات ألا وهو النظام الاشتراكي[1].

رابعا: قانون القيمة وفائض القيمة: يرى "ماركس" أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لإنتاجها، ولأن العامل يبيع قوة عمله لرب العمل، فتكون له بذلك قيمة العمل، فالأجر إذا يتحدد بقيمة العمل لا بقيمة المنتجات. والفرق بين قيمة العمل اللازم لإنتاج ما يستحقه العامل من ضروريات الحياة، وقيمة المنتجات يمثل فائض القيمة، ذلك أن قيمة العمل تحسب بعدد الساعات التي يعملها العامل، وهي أقل من قيمة المنتجات التي ينتجها هذا العامل خلال الساعات التي يعملها.

لذلك فإن قيمة المنتجات أغلى من قيمة العامل، وهذا يجعل العامل غير قادر على شراء المنتجات للاستهلاك(لأن أجره لا يكفيه)، وهذا يخلق أزمة بسبب قلة الطلب مقارنة بالعرض.

ومنه فإن الأزمات في نظر ماركس للرأسمالية هي نتيجة لاستغلال أرباب العمل العمال، ففائض القيمة يؤدي إلى الإخلال بين العرض والطلب مما يترجم بأزمة إفراط الإنتاج[2].

خامسا: قانون التراكم الرأسمالي: والفكرة عند "ماركس" أن يتحول فائض القيمة إلى إنتاج وسائل الإنتاج، و فائض القيمة هو مصدر التراكم بحيث أنه يخلق رأس المال، من خلال شراء قوة عمل لعمال جدد والتي تخلق بدورها رأس المال، فالعمل هو الذي يخلق رأس المال،

١- رفعت المحجوب، نفس المرجع السابق، ص ص ٩٥-٩٦.
٢- رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

obeikandl.com

ومنه فإن فائض القيمة الذي يستغله أرباب العمل يخلق رأسمال جديد، إذا استعمل هذا الأخير في إنتاج وسائل الإنتاج فهذا يتطلب بدوره شراء قوة عمل جديدة.

سادسا: قانون التركز: يرى "ماركس" أن المنافسة تؤدي إلى الاحتكار، ولأن فائض القيمة يتحول إلى رؤوس أموال فإن هذا يؤدي إلى تركز الثروة في يد فئة قليلة العدد من الرأسماليين، وهذا يؤدي إلى ظهور البطالة والفقر في طبقة العمال، ويرى بأن تركز الملكية في أيدي قلة من الرأسماليين سيسهل انتزاعها لصالح الجماعة، وذلك بعد ظهور الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين.

وقد انتقد هذا القانون بشدة بعد ظهور الاشتراكية اللينينة*، التي أكدت أن الاشتراكية يمكن أن تنشأ من دون أن يحدث هذا الصراع، كما حدث في الاتحاد السوفييتي الذي اعتنق الاشتراكية من دون أن يصل إلى تطور الرأسمالية الذي يحدث صراع بين الطبقات، بخلاف ما جاء في نظرية الحتمية لماركس.

المطلب الثالث

:المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي

يرى الماركسيون أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، ومتى تم التوفيق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية ولا

* هذه المسميات "لينين" نسبة لأفكار صاحبها لينين، ظهرفكره في الاتحاد السوفييتي كتطور للاشتراكية ورفض فكرة صراع الطبقات.

obeikandl.com

توجد مشكلة اقتصادية، فالاقتصادي "ماركس" يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية بسبب أن شكل الإنتاج جماعي، حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن، أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب الأعمال، وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

وببساطة فإن سبب المشكلة الاقتصادية في الفكر الماركسي، هم الأغنياء أنفسهم الذين استأثروا دون الأغلبية الكادحة بخيرات المجتمع، وبالتالي نشأ التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر هي أساساً قضية سوء توزيع، وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

ومنه، فإن الفكر الاشتراكي – الماركسي- لا يختلف عن الفكر الرأسمالي في مشكلة ندرة الموارد مقابل الحاجات المتزايدة للإنسان، لكن الفكر الاشتراكي يرى أن المشكلة هو في استغلال هذه الموارد المتناقصة بحرص وبعدل بحيث لا يستأثر بها جماعة دون غيرهم، كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

علاج المشكلة الاقتصادية عند الماركسيين:

تزول المشكلة الاقتصادية إذا زال التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية عن طريق تحول نظام التوزيع إلى نظام جماعي، حيث تحل الملكية العامة محل الملكية الخاصة، وتتملك الدولة جميع وسائل الإنتاج وتديرها وتقوم هذه الدولة أو هيئة مركزية تابعة لها بحل عناصر المشكلة الاقتصادية الخمسة الموجودة في النظام الرأسمالي(الندرة، ....) عن طريق وضع الخطط الاقتصادية، إذا الدولة أو الجهاز الإداري المركزي تحل إحلال تام وكامل محل جهاز الثمن.

المطلب الرابع
خصائص وعيوب الاقتصاد الاشتراكي

من أهم خصائص النظام الاشتراكي ما يلي:

أولا: الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج: تمتلك الدولة وتسيطر على جميع الأنشطة الاقتصادية والموارد، ولا يسمح بالملكية الخاصة إلا في أضيق الحدود مثل المساكن والأدوات المنزلية، وغيرها من السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج صورة أخرى وهي الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي الزراعية، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملُّك مساحة من الأراضي الزراعية.

ثانيا: جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد: نتيجة للملكية الدولة لعناصر الإنتاج، فالذي يقوم بتحديد كيفية توزيع الموارد هي الدولة، وتعتمد الحكومة في تحديد كميات وأنواع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع على خطة اقتصادية شاملة، وتقوم بإعدادها الهيئة المركزية للتخطيط واللجان الفنية والإدارية المنبثقة عنها، أما الهدف من إنشاء المشروعات العامة فلا يعتمد على تحقيق الأرباح كمقياس وموجه للقرارات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وإنما الهدف الأساسي هو إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الضرورية لأبناء المجتمع ككل، وذلك من خلال وضع خطة قومية شاملة، هذه الخطة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة[1].

وهذا بالطبع يحتاج إلى حصر دقيق جدًا لجميع موارد المجتمع ولحاجات الأفراد داخل المجتمع، حتى تتمكن الدولة من التخطيط لكيفية توزيع الموارد على الحاجات.

ثالثا: إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح: يسعى النظام الاشتراكي إلى جعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير، وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام

١- رضا صاحب أبو احمد، مرجع سبق ذكره، ص ٤١، بتصرف.

obeikandl.com

الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا، فالتعليم مجاني والرعاية الصحية مجانية والترفيه مجاني وهكذا.

رابعا: كل حسب طاقته وكل حسب حاجته: أي يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته، ومعنى ذلك لو عندنا شخصان، أحدهما شاب في الخامس والعشرين من عمره متزوج وعنده طفل واحد ويعمل اثنتي عشر ساعة في اليوم (على قدر طاقته التي يستطيع العمل بها)، والآخر رجل عنده خمسة وخمسين عامًا وعنده عشرة أولاد ويعمل أربع ساعات في اليوم (حسب طاقته)، ومع ذلك فالشاب يأخذ مائة دينار فقط في الشهر، لأنه لا يحتاج أكثر من ذلك فأسرته مكونة من ثلاثة أعضاء فقط هو وزوجته وابنه، أما الرجل ذو الخمسة والخمسين عامًا يأخذ أربعمائة دينار في الشهر لأنه يحتاج إليها لينفق على أسرته المكونة من اثنتي عشرة عضوًا.

هذه هي أهم خصائص الاشتراكية، إلا أنه في الحقيقة انطوت الاشتراكية على عدة عيوب جعلت أغلب الدول التي طبقتها تتحول إلى النظام الرأسمالي، ولا يبقى في العالم اليوم إلا دولة أو دولتان تطبقان النظام الاشتراكي، وحتى مثل هذه الدول في طريقها للتغير للرأسمالية. وللنظام الاشتراكي عدة عيوب أسفرت عن فشله نهاية القرن الماضي، وسنذكر أهمها:

- **المركزية الشديدة وتركز السلطة:** جهاز التخطيط في الغالب هو السلطة العليا في الدولة المتمثلة في طبقة الحزب الحاكم، مما يعني

obeikandl.com

تحـول الدولـة إلى ديكتاتوريـة تحكمهـا طبقـة الحـزب الحـاكم ويتحكمون في كل شيء يجري في الدولة، وقد نتج عن هذه المركزية الشـديدة الوقـوع في العديـد مـن الأخطـاء حالـت دون تحقيـق الكفـاءة الاقتصادية، والكفاءة الإنتاجية في تخصيص الموارد.

- **عدم القضاء على الاستغلال:** التطبيق العملي للاشتراكية أثبت أنها لم تستطع تحقيق العدالة في التوزيع بل حدث خلاف ذلك، ففائض القيمة الذي كان يذهب للرأسماليين في ظل النظام الرأسمالي أصبح يذهب إلى الدولة في النظام الاشتراكي ولم يؤول إلى الطبقة العاملة، وهكذا ظلت العمالة مستغلة حتى في النظام الاشتراكي حيث لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم بالقدر الذي تراه الحكومة مناسباً.

- **ضـخامة الجهـاز الإداري** ومـا يسـببه مـن مشـاكل الـروتين والبيروقراطية، وارتفاع التكاليف، نظرا لأن كل القرارات تتخذ على مستوى جهـاز التخطـيط بالدولـة، ممـا يـؤدي إلى التـأخر في اتخـاذ القرارات.

- **إلغاء شخصية الفرد وحافز الربح** لديه، وما يترتب عليها من إهدار للحريات، لأن النظام لا يعترف إلا بالحاجات المادية أما الحاجات غير المادية فلا يعترف بها، وهذا ما جعل إنتاجية العامل في النظام الاشتراكي أقل من إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي.

المطلب الخامس
انهيـار الاقتصاد الاشتـراكـي

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي مع بزوغ فجر ١٩٩٢م وتفككه إلى خمسة عشر دولة على رأسهم جمهورية روسيا[١]، الإعلان الحقيقي لتهاوي الاشتراكية وانتهاء عهدها، وقد شكل الاتحاد السوفيتي بعد حرب ١٩١٧م المركز الحقيقي الداعم لنشر الأفكار الاشتراكية وزرعها في مناطق كثيرة من دول العالم، واعتبر القطب الثاني في العالم الذي يقف في وجه أمريكا الرأسمالية، ولكن الأفكار التي جاءت بها الاشتراكية الشيوعية لم تكن لتصمد وتستمر نظرا لمخالفتها طبيعة الإنسان وغريزته في حب التملك، وبينما يعيش المواطن في الدول الاشتراكية وهو يضحي من أجل الجماعة ومن أجل المساواة، فيجد نفسه ازداد حصارا وتضييقا وذلا وفقرا، بينما يعيش المواطن في الدول الرأسمالية في تطور ورفاه.

ولم يكن سقوط النظام الشيوعي بالقوة العسكرية حيث لم تستخدم القنابل ولا الصواريخ العابرة للقارات في إسقاطه، ولم يستطع الاتحاد السوفييتي نفسه استخدام دباباته وصواريخه لمنع هذا السقوط، وقد كانت الأحزاب الشيوعية التي حكمت الاتحاد السوفييتي ودول

١- التسلسل الزمني لأحداث الحرب الباردة، وكيديا / الموسوعة الحرة www.wikidia.org

obeikandl.com

شرق أوروبا والصين وغيرها قد صادرت مصالح أساسية للجماهير، التي تنافي الفطرة البشرية وبذلك كان لا بد أن يحدث هذا الانهيار.

كان انهيار الاشتراكية بسبب الفساد والدكتاتورية التي تفشت في سلطة الحكم، وسرعان ما ثارت الشعوب لتغيير نظام الحكم راغبة في الحرية بعد كبت دام قرابة ٤٠ سنة، وكانت أوروبا الشرقية أول من بدأ بالانقلاب على الاشتراكية وهي ترى نظيراتها من الدول الأوروبية المجاورة الرأسمالية في قمة التطور والتحضر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وهذه صور من تحول أغلب الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية إلى النظام الرأسمالي.

- **في بولندا:** في آب ١٩٨٩ انتخاب حركة تضامن أول حكومة غير شيوعية في دول الكتلة الشرقية.[١]

- **في المجر:** في ١٩٨٨ تم ترقية "إيمريه بوشجاي" إلى منصب نائب رئيس الوزراء، وكان شغله لهذا المنصب وإشرافه على تسيير العمل السياسي والقانوني، عاملا مساعدا في تحول المجر إلى الإصلاح الديمقراطي على الطريقة الغربية[٢].

- **في تشيكوسلوفاكيا:** خرجت الجماهير في مظاهرات ضخمة تنادي بالإصلاح في أكتوبر- تشرين الأول عام ١٩٨٩، حيث أصبح "هافل" متحدثا باسم مجموعة المعارضة التي عرفت باسم "المنتدى المدني"،

١- التسلسل الزمني لأحداث الحرب الباردة، ويكيديا / الموسوعة الحرة.

٢ - سقوط الشيوعية وما بعدها، بي بي سي اونلاين، من الموقع الالكتروني للقناة:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_510000/510428.stm
تاريخ التصفح: ٢٠١٠/١٠/٠٢.

وساعد في إجبار الحكم الشيوعي على اقتسام السلطة مع معارضية، وتعهد بإقامة دولة جديدة تحترم حقوق الإنسان[1].

- **في رومانيا**: من ١٦- ٢٥ كانون الأول ١٩٨٩، خرجت الجماهير في مظاهرات تطالب بالإصلاح وانتهت بالإطاحة بالرئيس و إعدامه هو وزوجته، بعد اتهامه بالخيانة ونهب أموال الدولة[2].

- **في ألمانيا الشرقية**: انهيار جدار برلين الفاصل بين ألمانيا الشرقية الشيوعية، والغربية الرأسمالية في ١٩٨٩/١١/٠٩، بمثابة إيذان بانتهاء الشيوعية، وفي ١٠/٣/ ١٩٩٠م[3] توحدت ألمانيا، واندمج النظام الاقتصادي لألمانيا الشرقية مع النظام الاقتصادي لألمانيا الغربية بعد أن قررت ألمانيا الشرقية التحول إلى نظام اقتصاد السوق الحر (الرأسمالية) وجعل المارك الألماني الغربي العملة الرسمية فيها[4].

١- نفس المرجع السابق.
٢- التسلسل الزمني لأحداث الحرب الباردة، ويكيديا / الموسوعة الحرة.
٣- أسوشيتد برس، وقائع انهيار الشيوعية شرق أوروبا، من موقع الجزيرة: http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/News- بتاريخ : ٢٠٠٩/١١/١٩.
٤- سقوط الشيوعية وما بعدها، نفس المرجع السابق.

obeikandl.com

المبحث الثالث

مفاهيم عامة حول الاستثمار

حضي الاستثمار باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي حيث يعتبر العمود الفقري للتنمية والتطور، ويوجد فرق كبير في استخدام مصطلح الاستثمار بين الاقتصاد والمالية فمجال الاقتصاد يشير إلى أن الاستثمار الحقيقي (مثل آلة أو منزل) بينما المالي يشير إلى الأصول المالية، فهذه الأموال التي تودع في البنك أو السوق ثم يمكن أن تستخدم في شراء أصول حقيقية.

و على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق الاستثمار بالانفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه والصرف الصحي وتهيئة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان، وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة.

وسنحاول في هذا المبحث أن نعرض بإيجاز مفهوم الاستثمار، أنواعه، محدداته، مخاطره وأدواته، من خلال أربع مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار.

المطلب الرابع: أدوات الاستثمار.

obeikandl.com

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار وأنواعه

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض بإيجاز مفهوم الاستثمار، أنواعه، محدداته و مخاطره.

أولا: مفهوم الاستثمار

الاستثمار من جانبه الاقتصادي يعني توظيف رأس المال في الإنتاج، أو هو بعبارة أخرى توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية، أما في نظر أصحاب رؤوس الأموال فهو يعني حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبلا، في صورة دخل، أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال الذي يقدمونه.

- وعرفه "أحمد محي الدين حسن" بأنه: أي ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب، يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة من الزمن[1].

- يعني أيضا توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

١- الهواري سيد، الاستثمار والتمويل بالمشاركة مع البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، ١٩٩٦، ص٤٢.

obeikandl.com

- وعرف الاستثمار بأنه «أصل» يتم شراؤه على أمل أن يحقق دخلا أو تزيد قيمته في المستقبل، و يكون الهدف الموحد من ورائه هو الربح وازدياد قيمة الأصل[1].

ومما سبق نستنتج أن الاستثمار هو توظيف الأموال للحصول على أرباح تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعود بالنفع للفرد والمجتمع.

ثانيا: أنواع الاستثمار

ينقسم الاستثمار إلى عدة أقسام نوجزها فيما يلي:

١- من حيث الوسائل: وتتمثل في:

أ- **الاستثمار المباشر:** وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة، فهو إذن استثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والمشاريع المختلفة.

ب- **الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع، حيث يتم توظيف الأوراق المالية (أسهم، سندات)من خلال البورصة، فالمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل في البورصة يجب أن تكون لديهم القدرة على الاستثمار بالمدى الطويل،

١- مفهوم الاستثمار طويل الأجل، جريدة الأنباء(جريدة يومية سياسية)، الكويت، من الموقع الالكتروني للجريدة: http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/economy2010.aspx?a=136453&z=17&m=0 بتاريخ: ٢٠١٠/٠٩/١٣، بتصرف.

obeikandl.com

وأن يكون هدفهم الأساسي العائد المرتفع المرتكز على الاستثمار الطويل الأجل، وليس الربح السريع المتأتي من عمليات المضاربة غير المدروسة.

٢- **من حيث الدوافع:** وتتمثل في:

أ- **الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):** وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، وهذا النمط سائد في الدول الاشتراكية سابقا.

ب- **الاستثمار الخاص:** وهو استثمار القطاع الخاص، الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية.

وإزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، الذي حول العالم إلى قرية، ظل استثمار القطاع الخاص محدودا مقارنة بالاستثمار الأجنبي.

ج- **الاستثمار الأجنبي:** هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، فقد انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

المطلب الثانـــي
مخاطر الاستثمار

تـرتبط المخـاطرة بإمكانيـة التعـرض للخسـارة أو الضـرر أو المجازفة، من حيث أنها تتضمن احتمال حصول أحداث غير مرغوب بها، كمـا تنطبـق علـى احتمـال حـدوث نتـائج خاطئـة للتنبـؤات، فلـو كانـت هنـاك احتمـالات عاليـة في أن تكـون التنبـؤات خاطئـة فعندئـذ سـتكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت احتمالات منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا[1].

لكل استثمار وجهان، وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار، والوجه الآخر يمثل المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عنـدما يـربط أموالـه في هـذا الاسـتثمار، ومـن القـرارات المهمـة في هـذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تلائم عوائده مخاطره، هـذا هـو المبـدأ العـام وهـذا هـو أيضـا المقصـود بالمبادلـة بـين المخـاطر والعوائـد، بمعنـى تحديد حجم العائد المرغوب في الحصول عليه لقاء المخاطر التي يتعرض لها المستثمر[2].

١- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل، الأردن، ط٣، ٢٠٠٦، ص ص ١٦٥-١٦٦، نقلا عن: جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٧.

٢- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٨٩.

obeikandl.com

وترتبط المخاطرة بعدم التأكد، الذي يرتبط بتلك المواقف التي لا يتوفر فيها المعلومات الكافية وبالتالي لا يمكن تقدير توزيع الاحتمالات[1].

وتحدث المخاطر نتيجة مجموعة من الأسباب من بينها تغيرات السوق والتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة وكذا اختلالات السداد في الديون ونقص القدرة الشرائية أو بسبب الإدارة والتسيير، وسنشرح كل واحدة بإيجاز حتى تتجلى الفكرة كما يلي:

- **مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات:** وتتمثل تلك المخاطر في ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي ينشأ عن التغير في سلامة المركز المالي للمنشأة، وتلك المخاطر لا تعني حدوث توقف فعلي بل تعني احتمال التوقف.

- **مخاطر سعر الفائدة:** وهي تشير إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، أي أنها مخاطر تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته. فالتقلب في معدل الفائدة في السوق يؤثر على العائد المتوقع من الاستثمار المالي، وبالتالي على القيمة السوقية للأوراق المالية.

ويرى الدكتور "زياد رمضان"، أن هذه المخاطر تبرز عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته إلى النقد الجاهز فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سنداته فإنه سيضطر لبيع سنداته بأقل من قيمتها الاسمية

١- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠.

والعكس أيضا صحيح بمعنى أنه سيتمكن من بيعها بأعلى من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات"[1].

- **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة للاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة العديد من الأسباب التي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار سواء كانت الأسباب المؤثرة في الدولة نفسها أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة.

مثال على ذلك أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، في الولايات المتحدة حيث تعرض مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن لهجوم هز أركان الولايات المتحدة والعالم بأسره وهذه الأحداث لا تنعكس فقط على سوق المال في الدولة المقيمة بل إن آثارها تمتد لأسواق المال في دول أخرى.

كما تتأثر أسعار الأوراق المالية بالظروف السياسية والاقتصادية العامة في المنطقة كما تتأثر أيضا بالعوامل النفسية في السوق مثل الولاء لأسهم معينة أو الجري خلف حالات الذعر في السوق الاستماع إلى الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة أو حتى التأخر في الحصول على

١- زياد رمضان، نفس المرجع السابق، ص٣٣١.

obeikandl.com

المعلومات الصحيحة واتخاذ قرار شراء الأوراق المالية بعد مرور الوقت المناسب وارتفاع الأسعار[1].

- **مخاطر القوة الشرائية**: ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم، تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، وعادة تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلا، أكثر تأثرا بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض، مما يؤدي إلى انخفاض المعدل للعائد على الاستثمار وعن المعدل الاسمي لهذا العائد[2].

- **مخاطر الإدارة**: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار ، من شأنها أن تترك آثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، نتيجة لتأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار في تلك الأوراق. "حيث أن لأخطاء الإدارة آثارا سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الاستثمار فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة وهناك الكثير من البنوك أو الشركات المالية التي تعرضت للإفلاس بسبب الفشل في الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من

---

١ - حسني علي خربوش ، عبد المعطي رضا ارشيد وآخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، ١٩٩٠، ص٤٥.
٢- نفس المرجع السابق، ص ٤٤.

تحقيقها لأرباح جديدة ولذلك يجب على الإدارة أن تسعى دائما إلى تحقيق الفعالية الإدارية"[1].

المطلب الثالث

محددات الاستثمار

يتضح أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم المالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، مما جعل الاستثمار يلعب دورا كبير في التنمية الاقتصادية، إلا إن هناك مجموعة عوامل تؤ ثر على فعالية الاستثمار، يمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة .

٣- ١- **العوامل المباشرة :** سميت مباشرة لارتباطها بفاعلية الاستثمار حيث تؤثر على الطاقة الإنتاجية الاقتصادية بشكل مباشر ومنها:

أ- **الفائض الاقتصادي :** يعتمد الاستثمار في أي بلد على الفائض الاقتصادي المتمثل في الناتج المحقق داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين و وعائلهم إضافة إلى المصاريف العمومية.

ب- **العمل :** من المؤكد أن هناك ارتباط وثيق بين العمل و الاستثمار انطلاقا من أن الاستثمار الجديد يتطلب عمالة جديدة إلا أن حجمها يعتمد على الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة وترتبط علاقة العمل و الاستثمار بمجموعة عوامل منها:

- ✓ **حجم السكان:** زيادة حجم السكان تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات

١- نفس المرجع السابق، ص٤٧.

obeikandi.com

- ✓ **التركيب العمري للسكان :** زيادة معدلات النمو تؤثر سلبا على التركيب العمري للسكان.
- ✓ **التركيب السكاني حسب البيئة:** يؤثر على المتغيرات الحاصلة في تركيب السكان الناتجة عن الهجرة من الأرياف إلى المدن لان عملية تأهيل العمالة المنتقلة تتطلب استثمارات كبيرة.

ج- **الدخل القومي:** نظرا لأهمية الدخل القومي في تحديد حجم الاستثمار يجب التطرق إلى الجوانب التالية:

- ✓ **حجم الدخل القومي :** يرتبط الاستثمار طرديا مع الدخل القومي حيث كلما يزداد الاستثمار يزداد الدخل القومي و العكس صحيح.
- ✓ **تركيب الدخل القومي :** يتأثر بطبيعة التركيبة الاقتصادية و القطاعات المكونة لذلك الاقتصاد فكلما كانت متوازنة من حيث التطور كلما أمكن زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

د- **الاستهلاك :** يعتبر من العوامل المؤثرة من حيث زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات تفوق ماهو مقرر لها في الخطة الاقتصادية و يؤثر على حجم المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمار .

ه- **الاختراعات :** تفرز التقدم التكنولوجي طرق وأساليب جديدة مما يعني إنتاج سلع جديدة حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة حجم الإنتاج وجودته وذالك يتطلب استثمارات جديدة ويمكن إرجاع الرغبة هنا في تخفيض التكاليف والزيادة في الإيرادات.

و- **الاتجاه العام للأسعار :** إن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى إحجام أفراد المجتمع عن عدم إيداع أموالهم لدى البنوك والتوجه نحو المضاربة في الأراضي و العقارات وغيرها من العمليات التي لا تخدم الاقتصاد ، وبالتالي عدم تعبئة تلك الأموال للاستفادة منها في الاستثمارات ويحصل العكس في حال انخفاض الأسعار ويمكن إرجاع التغيرات على المستوى العام للأسعار لعدة عوامل منها عرض النقود وتداولها ، حجم الإنتاج، أسعار الاسترداد ، كلفة عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية.

٣- ٢- **العوامل غير المباشرة :** وتتمثل في:

– **العوامل الذاتية :** أي العوامل الاجتماعية وما يطلق عليها بالعادات و التقاليد ، إضافة إلى النظرة المستقبلية للدخل و العوامل الاجتماعية هنا هي حب المحاكاة.

– **توقعات مستوى الادخار و الإنتاج :** تلعب دورا مهما في زيادة الإنفاق الاستثماري

– **سعر الفائدة :** تلعب دورا مهما في عملية الإنتاج و ذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول لغرض توظفها في مجالات الاستثمار و هي التي تخدم عملية التطور الاقتصادي و العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

المطلب الرابع
أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، و يطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر عديدة و متنوعة، وسنتناول أدوات الاستثمار المالي و الحقيقي المختلفة[1]:

١- **أدوات الاستثمار الحقيقي:** من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها: العقار و السلع و المشروعات الاقتصادية.

أ- **العقار:** تحتل المتاجرة بالعقار المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين، إمّا بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا. أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، و يلاقي الاستثمار في العقار اهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.

ومن خواص الاستثمار في العقار ما يلي:

-درجة عالية من الأمان تفوق ما في الأوراق المالية.

---

١ : للاستزادة انظر: - محمد مطر، إدارة الاستثمارات – الإطار النظري و التطبيقات العلمية، ١٩٩٩، ص ص٦١-٧٧، بتصرف.

- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، 1997، ص ص ٣٩-٧٠، بتصرف.

obeikandl.com

-بعض المزايا الضريبية في بعض البلدان مثل إعفاء فوائد السندات العقارية.

-التكاليف المرتفعة، لأن التمويل طويل الأجل، وتكاليفه مرتفعة وفي المقابل عوائده مرتفعة كذلك.

-عدم توفر سوق ثانوية منظمة، كما أنها ليست على درجة عالية من السيولة.

-عدم التجانس مما يلاقي المستثمر مصاعب شتى تتعلق بتقويمها أو حساب معدلات العائد عليها.

ب- **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة، تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)، على غرار بورصات الأوراق المالية، و لذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك، و أخرى للذهب في لندن، وثالثة للبن في البرازيل، ورابعة للشاي في سيريلانكا...الخ.

يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية"، وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم كمية معينة، و بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد .

ج- **المشروعات الاقتصادية:** تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا، و تتنوع أنشطتها ما بين تجاري و

صناعي و زراعي، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

ومن خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية ما يلي:

- يحقق للمستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا مقبولا مستمرا.

- توفر قدر كبير من الأمان لدى المستثمر، باعتباره يحوز على أصول حقيقية لها قيمة ذاتية، ولذا فإن درجة المخاطرة المتعلقة بالمخاطر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.

- توفر للمستثمر ميزة الملائمة، إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.

- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله إما بنفسه، أو بتفويض غيره.

- لها دور اجتماعي أكثر من غيره، فهذه المشروعات تنتج سلعا و خدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو المجتمع، كما تعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية وبالتالي تعتبر مصدر دخولهم.

ويعاب عليه انخفاض درجة سيولة رأس المال لمستثمر، فالأصول الثابتة تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، وهي أصول غير قابلة للتسويق السريع.

د- **المعادن النفيسة:** يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب و الفضة و البلاتين، من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة، في حين وصل الذهب ذروته في بداية الثمانينات ثم عاد و انخفض بحدة، خصوصا عندما

obeikandi.com

تصاعد دور الدولار كميلاد آمن للمستثمرين، وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور.

و تتواجد للمعادن النفيسة أسواق منظمة و أهمها: سوق لندن، و سوق زيوريخ، وسوق هونغ كونغ، ويتخذ الاستثمار في المعادن صور متعددة أهمها:

- الشراء و البيع المباشر.
- ودائع الذهب التي تودع في البنوك و لكن بفوائد منخفضة نسبيا.
- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

٢- **أدوات الاستثمار المالي:** يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة، حسب معايير مختلفة ومن أهم هذه المعايير معيار الأجل، ومن خلالها يمكن تقسيم الأدوات الاستثمارية إلى أجلين رئيسيين:

٢ - ١- **أدوات الاستثمار المالي قصير الأجل:** وتتمثل في:

أ -القروض تحت الطلب: هي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال، ومن شروطها أن يحقق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء، وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك، و لذلك فهي تحمل أسعار متدنية جداً و مدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين.

ب- **أذونات الخزينة:** هي عبارة عن دين قصير الأجل، أي أنها أوراق تقوم الحكومة ببيعها للمستثمرين الراغبين فيها مثل البنوك و شركات التأمين بخصم عن قيمتها الاسمية بهدف الاقتراض للأجل القصير لسدّ حاجات مالية قصيرة الأجل، و تستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن سنة تحمل عائدا متدنيا لأنها تكاد تخلو من المخاطر.

ج -**الأوراق التجارية:** هي شبيهة بأذونات الخزينة من جميع الوجوه، ولكنها تختلف عنها بأن الأوراق التجارية هي من إصدار الشركات الضخمة بدلا من الحكومة، أي أنها أدوات اقتراض للقطاع الخاص و بذلك فهي تتصف بمخاطر أكثر بقليل من مخاطر بأذونات الخزينة، و بناء عليه فإن عائدها أكبر بقليل من الأخرى .

د -**القبولات:** ينشأ القبول عن السحب الزمني المستعمل في التجارة الخارجية، و السحب الزمني هو مطالبة بالدفع يرسلها مصدر البضاعة إلى مستوردها يطالبه بدفع المبلغ المطلوب ثمنا للبضاعة، و عندما يقبل المستورد هذه المطالبة يكتب على السحب كلمة مقبول، و يضع توقيعه و تاريخ التوقيع فيصبح السحب عندها قبولا، و يمكن بيعه بأقل من قيمته الاسمية مثله مثل الكمبيالة، وتقوم مؤسسات مالية عديدة بالاستثمار بهذه القبولات عن طريق شرائها بخصم، و الاحتفاظ بها إلى موعد استحقاقها حيث تقوم بتحصيل كامل قيمتها الاسمية فتربح الفرق.

هـ –شهادات الإيداع: شهادة الإيداع وثيقة تثبت وجود وديعة في بنك بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل عائد فائدة محددة، و الشهادة قد تكون اسمية أو لحاملها، وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيا، أما عوائدها فمعفاة من الضرائب.

تشجع البنوك إصدار هذه الشهادات لتتمكن من الحصول على أموال تشكل موردا ثابتا لها، يؤدي إلى الاستقرار النسبي في موارد البنك، ويشجع على الاستثمار طويل الأجل و على منح الائتمان للأجل الطويل الذي تحتاجه المشاريع الكبيرة.

و –العملات الأجنبية (التعامل الفوري): تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثلك لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو... و غيرها.

و تتميز سوق العملات الأجنبية عن غيرها من الأسواق المالية بعنصرين:

- الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، مما يزيد من درجة المخاطرة - هو سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية، بل يتم التعامل بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

2-2- أدوات الاستثمار المالي الطويل الأجل: وتتمثل في:

أ- الأسهم العادية: الأسهم العادية تمثل أموال ملكية يتمتع حاملها بحقوق حددتها الأعراف و قانون الشركات، وأحسن وصف لها يأتي من

خلال التعرف على حقوق حملتها.

ب- **الأسهم الممتازة:** هي أسهم تصدرها الشركات إلى جانب الأسهم العادية، وقد سميت أسهم ممتازة لأنها تختلف عن الأسهم العادية في أنّ لها حق الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقها.

ت- **السندات:** السند عبارة عن حصة في قرض تأخذه الشركة المصدرة من الأشخاص و المؤسسات التي تشتري منها هذه السندات، فإصدار السندات يعتبر شكل من أشكال الاقتراض عندما تقوم الحكومة أو الشركات الضخمة الاقتراض من الجمهور، فتبيع الأوراق المالية بقيمة اسمية محددة وبمعدل فائدة معين، وتستحق في فترة زمنية معينة و محددة .

فأسعار الفائدة تكون إما سنوية أو نصف سنوية، أي فائدتها تكون دورية، أما بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، تقوم الشركات المصدرة لهذه السندات باسترجاعها و بدفع قيمتها الاسمية لحاملها.

و منه نستنتج من التعريف أن السندات هي:

- تعترف بموجبها الجهة المصدرة لها بمديونيتها للشخص الذي يملكها بمبلغ يساوي القسمة الاسمية السند المكتوب عليه.
- تتعهد الجهة المصدرة بدفع فوائد سنوية أو نصف سنوية لحامل السند.

- تتعهد الجهة المصدرة بإطفاء السندات عند تاريخ الاستحقاق بقيمتها الاسمية.

٢- ٣- **أدوات استثمارية أخرى:** وتتمثل في:

أ- صناديق الاستثمار : صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية و خبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا)، و ذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد و من ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر.

و من أهم مزايا صناديق الاستثمار أنّه تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات و لا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدّخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

ب -المحافظ الاستثمارية: المحفظة الاستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار، وتتكون من أصلين أو أكثر و تخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة، و هذا الأخير قد يكون مالكا لها كما قد يكون مأجورًا، وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه و بين مالك أو مالكي المحفظة، و

تختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها كما يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، العقار، السلع...الخ، و يمكن أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم أو السندات و أذونات الخزينة ...الخ، إلا أنه في أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط، أي أنها تجمع الأصول الحقيقية و الأصول المالية معًا.

obeikandl.com

المبحث الرابع
الاستثمار في الاقتصاد الرأسمالي و الاشتراكي

انطلاقا من أن الادخار هو المصدر الأساسي للاستثمار فإن المدارس الاقتصادية للرأسمالية اختلفت حول العوامل المحددة لهذه العلاقة، فالكلاسيك يرون أن المدخرات تتوجه نحو الاستثمارات عن طريق سعر الفائدة، في حين انتقد الاقتصادي "كينز" هذا الرأي واهتم بالدخل حيث يرى أن الاستثمار يتغير طرديا مع الدخل، كما نجد أن الدخل هو الركيزة الأساسية التي تحدد العلاقة بين الادخار والاستهلاك، ورغم اختلاف وجهات النظر حول العلاقات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار إلا أنهم اتفقوا على أهميته للمساهمة في زيادة الدخل القومي، بينما ربط الاشتراكي "ماركس" الاستثمار بالقيمة وفائض القيمة.

لذلك سوف نتطرق خلال هذا المبحث إلى أربع مطالب كما يلي:

المطلب الأول: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية.

المطلب الثاني: الاستثمار في المدرسة النيوكلاسيكية.

المطلب الثالث: الاستثمار عند كينز.

المطلب الرابع: الاستثمار في المدرسة الاشتراكية.

openkandil.com

المطلب الأول
الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى ما يلي:

١- **علاقة التكوين الرأسمالي بالاستثمار:** يرى الاقتصادي "آدم سميث" مؤسس المدرسة الكلاسيكية أن تراكم الأرباح هو الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، والذي يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل.

وعليه فالنظرية الكلاسيكية ترى أن الربح هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين إلى اتخاذ قرار الاستثمار، و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار، حيث ينفق الأفراد جزاءا من دخلهم على الاستهلاك والجزء الباقي يكون للادخار، الذي يعتبر عملية سلبية ما لم تعقبها عملية استثمار.

فهم يرون أن الادخار صورة من صور الإنفاق على المشتريات من السلع الاستثمارية، أي أن الدخل الذي لا ينفق على شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة على شراء أموال الاستثمار، بمعنى أن كل ادخار يتحول تلقائيا إلى استثمار عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا التحول يكون بفعل حركات سعر الفائدة التي تعتبر العامل الأساسي في تحديد الادخار.

obeikandi.com

ومن هذا المنظور فإن لكل سعر فائدة ما يقابله من مدخرات الأفراد، وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة، وسعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار.

ونستنتج من هذا أنه إذا كان الاستثمار يمثل طلب على الموارد التي يمكن تمثيل عرضها بالادخار، فإن الفائدة هي ثمن الادخار والاستثمار.

فالفائدة التي تعتبر في نظرهم ربحا هي الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.

ويتحقق التوازن في السوق عندما يتساوى الادخار والاستثمار :

$I = S$ حيث: الادخار" S " والاستثمار "I "

$I=I(i)$ حيث " **i** " سعر الفائدة بشرط أن يكون $I'(i) < 0$

أي أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة حجم الاستثمار.

ومما سبق يمكن تلخيص الفكر الكلاسيكي فيما يلي:

-هناك علاقة طر دية بين سعر الفائدة والادخار.

-يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار بفعل مرونة سعر الفائدة دون اعتبار لأثر التغير في الدخل.

٢- **مفهوم تراكم رأس المال يؤدي إلى التقدم التقني:** تنطلق المدرسة الكلاسيكية من فكرة أساسية هي أن تطور النظام الرأسمالي كان

obeikandl.com

عبارة عن صراع بين نمو السكان من ناحية، والتقدم من ناحية أخرى، ويرى رواد هذه المدرسة بأن التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى إلا أن معدل السكان لا يلبث إلا أن يجاري معدل التقدم التقني و بالتالي يسود الكساد، أما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيك بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل. وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على حجم واتجاهات الأرباح ولتسهيل عرض النظرية الكلاسيكية في الاستثمار خصوصا وفي النمو عموما.

واعتقد معظم الاقتصاديين الكلاسيك أن فرص التقدم التقني وإدخال السلع الجديدة متاحة باستمرار في المجتمعات الاقتصادية ولكنهم أوضحوا بأن معدل استغلال هذه الفرص في مجتمع ما إنما يتوقف على الاستثمارات الجديدة، وهذا بالطبع أن كافة أنواع التقدم التقني ستؤدي بالضرورة إلى استخدام المزيد من رأس المال. وبالرغم من أن بعض الكلاسيك استعرضوا حالات من التقدم التقني التي تؤدي إلى وفرة في رأسمال المستخدم إلا أن ذلك كان في نواحي طفيفة القيمة بالنسبة للتقدم التقني ككل. لذلك أصر هؤلاء على حاجة المجتمع المستمرة إلى المزيد من الإدخارات حتى يتاح له الاستخدام المتواصل للأساليب والطرق التقنية الحديثة. و على هذا يمكن أن نكتب:

$$f(I) = T$$

حيث : T : تمثل مستوى التقنية.

I : تمثل الاستثمار.

وبالتالي فإن مستوى التقنية يتبع الاستثمارات، وهذا ما أدى بالطبع إلى تأكيد الاقتصاديين الكلاسيكيين على الحاجة إلى تراكم رأس المال و الادخار لا التقدم التقني كمتغير مستقل هام.

٣- **مفهوم حجم الاستثمارات يتوقف على الربح:** لقد أيد الاقتصاديون الكلاسيك أقرانهم السابقين والمعاصرين لهم في الاعتقاد بأن حجم الاستثمارات يتوقف على الأرباح. وهذا الاعتقاد ناجم عن التفكير الذي كان سائدا في ذلك الوقت والذي قضى بأن الرأسماليين يقدمون على الاستثمار لتوقعهم الحصول على الأرباح، وأن الأرباح المتوقع الحصول عليها في المستقبل تتأثر إلى درجة كبيرة بالأرباح المتحققة حاليا. ويمكن القول بأن الإستثمارات المعنية هنا هي الاستثمارات الصافية أو الحقيقية، أي الزيادة الصافية أو الحقيقية إلى رأس المال، وعلى ذلك يمكن أن نكتب :

$$f(P) = K\Delta = I_n$$

حيث I_n : يمثل الإستثمار الصافي(الحقيقي)؛

$K\Delta$: يمثل التغير في رأس المال أو الإضافة الصافية إلى رأس المال؛

P : يمثل العائد (Return) على رأس المال أو الربح (Profit).

٤- **مفهوم الربح يتوقف على عرض القوة العاملة وعلى مستوى التقنية:** لقد اعتقد الكلاسيك بأن الريع يتوقف على السباق بين التقدم التقني ومعدل نمو السكان. فمع نمو السكان لابد من مواجهة قانون

الغلة المتناقصة في الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف العمل و بالتالي تنخفض الأرباح، ولكن بالمقابل أشار الكلاسيك إلى ظاهرة الغلة المتزايدة التي بدأت تاريخيا خاصة في قطاع الصناعة، وأدت إلى مقابلة قانون تناقص الغلة عن طريق التقدم التقني، أما بالنسبة لمن ستكون الغلبة في النهاية، لقانون تناقص الغلة، فقد رأى الكلاسيك بأن ذلك أمر سيكشفه الواقع في المستقبل وسيختلف من زمان إلى آخر، ومن مكان لآخر.

أي أن مستوى الأرباح يتوقف على مستوى التقنية وحجم القوة العاملة، ولا بد من التنويه بأن الاقتصاديين الكلاسيكيين ربطوا ربطا مباشرا بين حجم القوة العاملة وحجم السكان، إذ اعتقدوا بأن زيادة السكان ستؤدي حتما إلى زيادة القوة العاملة بالرغم من تسليمهم بوجود عطالة جزئية أو كاملة في بعض الحالات.

يفهم مما تقدم سابقا بأن مستوى التقدم التقني يتوقف على مستوى الاستثمار، ومستوى الاستثمار يتبع الربح، والربح يتوقف جزئيا على المستوى التقني، وهذا التسلسل يشير إلى ناحية هامة في التنمية الاقتصادية، وهي أن النمو يجلب النمو، فالتقدم التقني يتطلب المزيد من الاستثمارات التي بدورها تتيح مجالا آخرا للتقدم التقني وهكذا.

٥- **مفهوم حجم القوة العاملة يتبع حجم قائمة الأجور:** لقد اعتقد الكلاسيك بأنه إذا زادت كمية النقد المدفوعة كأجور ورافق ذلك ارتفاع في الأجر القاعدي الحقيقي فإن حجم القوة العاملة سيزداد ومن ثم يعود الأجر الفردي الحقيقي إلى ما كان عليه، فزيادة الأجور النقدية

قد تؤدي إلى تحسين مؤقت في مستوى الحياة إلا أن هذا التحسن لا يلبث أن يزول نتيجة لزيادة السكان، أي أن هنالك اتجاها عاما لبقاء مستوى الأجور حول مستوى الكفاف.

و استنادا إلى ذلك يمكن أن نكتب:

$$f(W) = L$$

حيث: (L) تمثل حجم القوة العاملة.

(W) تمثل قائمة الأجور أو نصيب القوة العاملة من الدخل الوطني.

٦- **مفهوم حجم قائمة الأجور تتوقف على مستوى الاستثمارات:** اعتقد الكلاسيك بأن جزءا من رأس المال على الأقل يتكون مما يخصص للأجور، أي النقود المعدة لاستخدام العمال، فإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن تأتي الأموال المخصصة للدفع كأجور عن طريق الإدخارات. وقد رأى معظم الكلاسيكيين بأن سائر الإدخارات تنتج عن طريق زيادة الاستثمارات .

٧- **مفهوم الناتج الكلي يعادل الربح المأجور:** وهذا المفهوم لا يدل عن أية علاقة سلوكية، إذا انه مجرد تعادل بين طرفين ويكتب على النحو التالي: $Q = P + W$

حيث: P : تمثل الربح.

W : تمثل قائمة الأجور.

Q : تمثل الناتج الكلي.

و علـى ضـوء هـذه المفـاهيم يمكننـا أن نفسـر عمليـة التطـور الاقتصادي كما رآها الكلاسيك كما يلي:

فإذا ما بدأنا بالربح، الذي هو محور النظام الرأسمالي، يمكننا القول بأن زيادته تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى التقنية، ولكن مع تزايد الاستثمارات تتزايد قائمة الأجور ويتبعها تزايد في معدل نمو السكان ينجم عنه تناقص في المردود الحدي للعمال وارتفاع في التكاليف، وبالتالي انخفاض في الأرباح، وإذا ما تابعنا هذه الحلقة يمكننا القول بأن انخفاض الربح يؤدي إلى تناقص في الاستثمارات، الأمر الذي يحول دون التقدم التقني وتنخفض قائمة الأجور وبالتالي يتناقص معدل نمو السكان وهكذا...، حيث يقبل النظام في النهاية إلى ما يسمى بمرحلة الكساد.

ومنه نستنتج أن الاقتصادي "آدم سميث" رائد المدرسة اللكلاسيكية يرى أن زيادة ثروة الأمة(الإنتاج الوطني) لا يتوفر إلا بالتراكم المسبق لرأس المال، وهذا التراكم الذي يعتبر الجزء غير المستهلك من الدخل والمدَخر مسبقا، ما هو إلا الاستثمارات، وهذا ما أكده في كتابه المشهور "ثروة الأمة".

المطلب الثاني

الاستثمار في المدرسة النيوكلاسيكسية

لقد تميز الاتجاه النيوكلاسيكي بالتحليل الاقتصادي الجزئي الذي وضع على أسس المدرسة الكلاسيكية، بمعنى أن العرض يخلق الطلب، ومن هذه العبارة التوازنية يمكن استنتاج أن أي دخل غير منفق في شراء السلع الاستهلاكية سيغذي الادخار المنفق في شراء السلع الاستثمارية، وهذا ما يؤدي للعبارة التوازنية الأخرى للكلاسيك وهي أن الادخار يساوي الاستثمار.

اعتماد النيوكلاسيك على الأسلوب الحدي في التحليل الاقتصادي، جعلهم يفترضون أن المؤسسات لها القدرة في تعديل رأس المال الفعلي بشكل آني وذلك حسب النموذج التالي:

$$Q(i/V) = K t$$

حيث V : معامل رأس المال.

Q : حجم المبيعات.

i : معدل الفائدة الحقيقي.

K t: رأس المال

إن نموذج النيوكلاسيك مقارنة بالنموذج الكلاسيكي يربط أو يفسر مخزون رأس المال عن طريق متغيرين (الدخل الإجمالي، معدل الفائدة) لا بمتغير واحد أي (الدخل الإجمالي) كما رأيناه في نموذج

الكلاسيك. ونستخلص من هذا النموذج أن مخزون رأس المال في علاقة عكسية مع معدل الفائدة الحقيقي؛ وفي علاقة طردية مع حجم المبيعات.

ويفترض في هذا النموذج الفرضيات التالية:

أ- المؤسسات تسعى لتحقيق الربح الأقصى، بحيث يكون الربح الحدي للوحدة الأخيرة لرأس المال المستمر يساوي الصفر.

ب- أسعار المنتجات لا تتأثر باتساع الإنفاق الإستثماري.

ج- رأس المال(K_t) مرتبط بالتطور المنتظر والدائم لحجم المبيعات (Q) وكذلك لمعامل رأس المال (V).

ومن بين رواد هذه المدرسة الذي وجهوا اهتماما خاصا لهذا المجال أي لدراسة النمو الاقتصادي (Ensir) الذي استعاد مفهوم التغيرات الدائمة في الدخل من (Fridman) لتوضيح نوع العمليات التي تقوم بها المؤسسات عند تقدير وتقييم التغيرات الجارية في المبيعات.

إن الصياغة البسيطة لنموذج (Ensir) (نموذج المعجل) تفسر الاستثمار الصافي على أنه ذلك المقدار الذي يملأ أي فجوة تظهر بين رصيد رأس المال الأمثل الذي يرتبط بعلاقة تناسب مع ناتج الفترة الحالية وبين رصيد رأس المال الأمثل للفترة السابقة الذي يرتبط أيضا بعلاقة تناسب مع ناتج الفترة التي سبقته ونخلص في الأخير إلى أن الاستثمار في الفترة (t) يعتمد على الدخل الوطني في نفس الفترة وعلى رأس المال في الفترة السابقة.

وفي النهاية يمكن القول أن التحليل النيوكلاسيكي للاستثمار يرتكز على مفهوم المنفعة الحدية المكتسبة من المبلغ المستثمر، بمعنى منفعة الوحدة الأخيرة المستثمرة والتي يجب أن تقارن مع سعر الفائدة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري، وهكذا أشار النيوكلاسيك إلى بروز الاستثمار كمفهوم متميز عن الادخار وهذا عكس حال المدرسة الكلاسيكية والتي كانت تخلط بين المفهومين رغم أن التمييز بينهما بدأ يظهر لأول مرة في هذه المدرسة.

المطلب الثالث

الاستثمار عند كينز

انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية في نظريته العامة (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود)، حيث رأى أن الدخل هو حجر الزاوية الذي يقوم عليه الادخار ويتغير سواء بالزيادة أو النقصان تبعا لتغير كمية الاستثمار في المجتمع وهذا يوضح أنه عامل متغير وليس ثابت.

كما أنه يرى أن الادخار والاستثمار شيئان مختلفان تماما فالادخار يعد امتناعا عن الاستهلاك، والاستثمار له محددين وهما:

- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال: يرى "كينز" أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

✓ سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينيزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

وسنتطرق خلال هذا المطلب إلى النقاط التالية:

١- **الاستثمار كجزء من الناتج القومي:** يتكون الناتج القومي الإجمالي من العناصر التالية:

- **الإنفاق الاستهلاكي:** يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة، كشراء سيارة، أو ثلاجة، أو أثاث وغيره، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة، كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي... وغيرها.
- **الإنفاق الاستثماري(إجمالي الإنفاق الاستثماري):** هو مجموع القيم للسلع الاستثمارية(الرأسمالية)، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص، أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتمثل الإنفاق الاستثماري فيما يلي:
- الشراء النهائي للعدد والمعدات والآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية.
- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية، فبالإضافة إلى أن المخزون جزء من

obeikandl.com

الناتج لا بد من إضافته عند حساب الناتج القومي الإجمالي، والسحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

و الأصول المالية كالأسهم والسندات وكذا الأصول الملموسة، لا تعتبر من الإنفاق الاستثماري، فشراء سندات وتحويل ملكيتها من شخص لآخر لا يعتبر استثمارا على المستوى القومي، وكذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالآلات والمعدات، و المباني، لكونها عمليات لا تعدو كونها تحويل لأصول موجودة فعلا، وليس إيجاد أصول جديدة.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار، حيث:

إجمالي الاستثمار= الاستثمار الصافي+ الاستثمار الإحلالي(اهتلاك رأس المال).

- **الإنفاق الحكومي**: تشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة، وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات...الخ.
- **إنفاق العالم الخارجي(الصادرات والواردات)**: ويقصد به صافي الصادرات وهو الفرق بين الصادرات والواردات، فما تستورده الدولة لا يشكلا إضافة إلى الناتج القومي لذا يجب طرحه بينما تشكل الصادرات إضافة إلى الناتج القومي لذا يجب إضافتها إلى الناتج ومنه:

إنفاق العالم الخارجي= الصادرات- الواردات

٢- **العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل:** لقد ابتعد"كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا

obeikandl.com

الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما "كينز" فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، نستعمل الرموز التالية:(Y) :الدخل، :(I)الاستثمار، :(S)الادخار، :(Q)الإنتاج ، (C)الاستهلاك. وعليه فنظرة "كينز" لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالي:

الدخل= قيمة الإنتاج(1).....Q = Y

الدخل= الاستهلاك + الاستثمار(2).... Y = C + I

الاستثمار= الدخل – الاستهلاك(3).... I = Y – C

الدخل= الاستهلاك + الادخار(4).... Y = C + S

الادخار= الدخل – الاستهلاك(5).... S = Y – C

و من المعادلة(3) و (٥) نجد: الاستثمار= الادخار S = I

من هذا الاستنتاج يتبين أن" كينز" لم يأت بجديد على تحليل التقليديين، حيث سلم بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي، وعليه بات الاختلاف بينهما في الأسباب دون النتائج، فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع ، ومن هو المتغير المستقل، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما "كينز" فتوصل إلى عكس ذلك ،فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

٣- **نظرية مضاعف الاستثمار**: تقوم نظرية " كينز" في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل و الإنتاج و التشغيل، وذلك عن طريق ما يسمى بمضاعف الاستثمار والذي يقصد به ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني و التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل، ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار، و لتوضيح هذه الفكرة رياضيا نقوم بما يلي[١]:

فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار (T)، والزيادة في الاستثمار (dI) و الزيادة في الدخل (dy) ، والزيادة في الاستهلاك(dC) ، ولما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، وحيث أن هذا الأخير يقاس بالنسبة بين التغير في الاستهلاك (dC) إلى التغير في الدخل(dY) .

وبما أن العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير، ارتفع المضاعف، و العكس صحيح، أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار. ويمكن توضيح ذلك رياضيا على النحو التالي:

بما أن المضاعف:

$$dY = T.\,dI \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$T = dY / dI \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

١- للاستزادة انظر: عمر صخري، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٩٧.

و لما كان: $Y = C + I$

فان: $dY = dC + dI$ ..... (3)

أو: $dI = dY - dC$ .....(4)

و بقسمة طرفي المعادلة (٤) على dY نحصل على المعادلة التالية:

$dI/dY = 1 - dC/dY$ .....(5)

و بقسمة ١ على كل من الطرفين للمعادلة (٥) نحصل على المعادلة الآتية:

$dY/dI = 1/1 - dC/dY$ .....(6)

أي أن مضاعف الاستثمار= الميل الحدي للاستهلاك / ١- ١ = T

ولما كان الميل الحدي للادخار – 1 = الميل الحدي للاستهلاك،

فان: مضاعف الاستثمار= الميل الحدي للادخار / ١ = T ،

أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وتظهر الدراسة أهمية نظرية المضاعف في الواقع العملي ذات آثار بالغة، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري، و كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج والدخل و العمالة، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار و الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للادخار)، أن نقدر مقدار الزيادة التابعة في الدخل الوطني.

obeikandl.com

٤- **دالة الاستثمار ونظرية المعجل**: تعتبر نظرية المعجل ردا على نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار التي ترى أن الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة، والتي جاء بها الكلاسيك، حيث يرى "كينز" أن الاستثمار له علاقة وثيقة مع مستوى الدخل، فكلما ارتفع الدخل ارتفع الاستثمار نظرا لازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية، والعكس صحيح.

وحسب نظرية المعجل فإن مستوى الدخل ليس هو العامل المؤثر في الاستثمار، بل معدل التغير في الدخل(dد) هو الذي يؤثر على الاستثمار، حيث تعتبر نظرية المعجل الاستثمار دالة لمستوى التغير في الدخل ث = د(dد)

والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول[1]:

عندما يكون مستوى الدخل ثابتا فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، وإنما تقتصر العملية على (الاستثمار الاحلالي)، أي إحلال ما يستهلك من الأصول الرأسمالية بأصول جديدة، ذلك أن مستوى الاستثمار سيكون ثابتا أو مساويا لما كان يستهلك سنويا من الأصول القائمة، أما إذا تزايد الدخل فسيزيد الإنفاق الاستثماري لتوسيع الطاقة الإنتاجية.

كما ترى نظرية المعجل أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة أكبر من زيادة الدخل، بمعنى أن زيادة ١ دينار في الدخل تؤدي إلى زيادة أكثر من دينار في الاستثمار، ذلك أن الأصول الرأسمالية تبقى

١- انظر للاستزادة: عمر صخري مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٨- ١٨٤.

obeikandl.com

فترة زمنية طويلة نسبيا صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها أكبر مما تنتجه في عام واحد مثلا.

وفي الأخير فإن "كينز" اختلف في تحليل الاستثمار عمن سبقوه، والذين ربطوا زيادة الاستثمار حسب ميل المجتمع للاستهلاك و الادخار، بمعنى أنه كلما قل استهلاك المجتمع زاد الادخار ومنه يزيد الاستثمار، فبالنسبة لكينز فإنه كلما زاد الاستهلاك "إنفاق المجتمع" كلما حث ذلك المستثمرين على زيادة العملية الإنتاجية، والذي يؤدي لخلق دخول جديدة وبالتالي زيادة الإنفاق و الاستثمار.

ويرجع هذا الاهتمام بالاستثمار لكونه المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع
الاستثمار في المدرسة الاشتراكية

يختلف "كارل ماركس" في نظرته للاستثمار عن الكلاسيك حيث يجعل الاستثمار منصبا في القيمة وفائض القيمة، فهو يرى أن فائض القيمة الذي يتكون لدى أرباب العمل جراء شرائهم عمل العمال وإعطائهم أجرا أقل مما ينتجونه، يتحول إلى شراء معدات إنتاج أخرى من أجل توسعة الاستثمار، وطبعا بعد أن يتجمع الفائض في صورة ادخار يتم تحويله إلى عملية الإنتاج وشراء عمل عمال جدد، وهكذا يتكون فائض قيمة جديد يتجمع منه ما يكفي لشراء معدات إنتاج جديدة وتوسعة الاستثمار.

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى النقطتين الآتيين:

obeikandl.com

١- فائض القيمة وعلاقته بالتراكم الرأسمالي المؤدي للاستثمار

٢- الاستثمار وعلاقته برأس المال

١- فائض القيمة وعلاقته بالتراكم الرأسمالي المؤدي للاستثمار:

الفرق بين قيمة العمل اللازم لإنتاج ما يستحقه العامل من ضروريات الحياة، وقيمة المنتجات يمثل فائض القيمة، والفكرة عند "ماركس" أن يتحول فائض القيمة إلى إنتاج وسائل الإنتاج، ومنه فإن فائض القيمة هو مصدر التراكم بحيث أنه يخلق رأس المال، وذلك من خلال شراء قوة عمل لعمال جدد والتي تخلق رأس المال، فالعمل هو الذي يخلق رأس المال، ومنه فإن فائض القيمة الذي يستغله أرباب العمل يخلق رأسمال جديد إذا استعمل في إنتاج وسائل الإنتاج الذي يتطلب بدوره شراء قوة عمل جديدة.

ويفرق ماركس بين رأس المال الثابت و رأس المال المتغير، فهو يرى أن رأس المال الثابت يمثل المبالغ التي تنفق لشراء الأرض والمباني والآلات والمواد الأولية، أما رأس المال المتغير فهو القيمة النقدية لقوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في الإنتاج أي الأجور.

وعندما يتحول رأس المال الثابت ورأس المال المتغير إلى نقود تتحول معه فائض القيمة إلى نقود أيضاً، وفائض القيمة المحول بهذا الشكل يعيد الرأسمالي تحويله إلى عناصر طبيعية من رأسماله الإنتاجي، من أجل تحديد عملية الإنتاج وهو ما يحدث عملية التراكم الرأسمالي.

٢- **الاستثمار وعلاقته برأس المال:** تبرز علاقة الاستثمار برأس المال، في طبيعة العلاقتين الاجتماعية والفنية بينهما، وفي التفرقة بينهما من حيث دراسة طبيعة العلاقة القائمة بينهما.

- أما من حيث العلاقة الإجماعية والفنية للاستثمار ورأس المال :

الاستثمار هو علاقة اجتماعية وعملية اقتصادية، تتم بين عدد من الأفراد يشكلون جماعة عمل استثماري في وحدة اقتصادية معينة. وفي الوقت نفسه يعتبر الاستثمار علاقة فنية، لأن وظيفته خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

في حين رأس المال أيضًا علاقة اجتماعية وفنية. ويذكر كارل ماركس (إن تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال، ويظهر حيث الإنتاج السلعي والتجارة قد بلغا درجة ما من التطور)[١]، بمعنى أن رأس المال يعتبر علاقة اجتماعية لها طبيعة تبادلية، لأنها سلعة متبادلة بين الأفراد وتحكمها علاقة الملكية الخاصة. وكذلك رأس المال هو علاقة فنية متمثلة في ذلك الجزء من الإنتاج الذي يعيد المجتمع استخدامه في الإنتاج بدلاً من استهلاكه، ويسمى "كارل ماركس" هذا الجزء من الإنتاج "بوسائل الإنتاج"، وهي بالنسبة للاستثمار وسائل استثمارية.

- أما طبيعة علاقة الاستثمار برأس المال، تتجلى في كونهما علاقتين اجتماعيتين وفنيتين، وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار.

١- KARL MARX : Le capital, livre I traduction de J. ROY, GARNIER Flamavon, Paris, p : 115.

وفي هذا الصدد يقول كارل ماركس " إن طرق استثمار قيمة لتشغيلها كرأس مال من أجل أن يعيد لمالكه فائض قيمة"[1]. بمعنى أن عملية الاستثمار هي تشغيل لرأس المال، أي أن رأس المال يشكل وسيلة استثمارية. وأن الاستثمار هو متغير مستقل يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع.

وإن الاستثمار قسمان: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي "إعادة الإنتاج البسيط"، أما الاستثمار الإضافي لرأس المال، فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويله إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي (المتغير والثابت)، وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن"إعادة الإنتاج الموسع".

خلاصة:

تطرقنا خلال هذا الفصل إلى ستة مباحث، حاولنا من خلالها إعطاء فكرة عن الاستثمار من منظور المذهبين الرأسمالي والاشتراكي، حيث رأينا في المبحث الأول مدخل نظري للفكر الاقتصادي الرأسمالي من خلال أربع مطالب، تطرقنا فيها إلى مفهوم الاقتصاد الرأسمالي وتطوره التاريخي وكذا عيوبه ومساوئه، وأخيرا إلى بداية انهياره، ورأينا في المبحث الثاني مدخل نظري للفكر الاقتصادي الاشتراكي من خلال ست مطالب، تطرقنا فيها إلى مفهوم الاشتراكية

---

١ -IBID……, P : 166.

obeikandl.com

وأهم أفكارها والى خصائصها وعيوبها وأخيرا إلى انهيارها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار من خلال أربع مطالب، تعرفنا من خلالها على مفهوم الاستثمار مخاطره، محدداته وأدواته، وعالج المبحث الرابع الاستثمار في نظر المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، من خلال مطلبين، وتطرقنا في المبحث الخامس إلى الاستثمار في نظر كينز من خلال أربع مطالب، وأخيرا في المبحث السادس تحدثنا عن الاستثمار في نظر الفكر الماركسي، ومن خلال هذه المباحث استنتجنا ما يلي:

- الفكر الاقتصادي الرأسمالي هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على فكرة الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية التامة للأفراد، في إدارة وتيسير وممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس الحر فيما بينهم بهدف تحقيق الأرباح.
- مستقبل الرأسمالية مرهون بمستقبل أمريكا، حيث اجمعت تنبؤات الاقتصاديين على أن الدولار سينهار عاجلا أو آجلا وما هي إلا مسألة وقت، حتى تعلن الرأسمالية الأمريكية انهيارها الفعلي بانهيار الدولار محدثة هزة عالمية ستعصف باقتصاديات دول العالم أجمع.
- يقوم مفهوم الفكر الاشتراكي على الإيمان بالحتمية الاجتماعية وتنظيم قوى الإنتاج وربط الاقتصاديات بالدولة والاعتقاد أن العمل هو الأساس الشرعي لكل تملك.
- إن الفكر الاشتراكي لا يختلف عن الفكر الرأسمالي في مشكلة ندرة الموارد مقابل الحاجات المتزايدة للإنسان، لكن الفكر

الاشتراكي يرى أن المشكلة هو في استغلال هذه الموارد المتناقصة بحرص وبعدل بحيث لا تستأثر بها فئة دون أخرى، كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

- التطبيق العملي للفكر الاشتراكي انطوى على عدة عيوب أسفرت عن فشله نهاية القرن الماضي من أهم هذه العيوب المركزية الشديدة وتركز السلطة، عدم القضاء على الاستغلال، ضخامة الجهاز الإداري، إلغاء شخصية الفرد وحافز الربح، ظهور الدكتاتوريات القاهرة للشعوب.

- ترى النظرية الكلاسيكية أن الربح هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار، و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.

- التحليل النيوكلاسيكي للاستثمار يرتكز على مفهوم المنفعة الحدية المكتسبة من المبلغ المستثمر، بمعنى منفعة الوحدة الأخيرة المستثمرة والتي يجب أن تقارن مع سعر الفائدة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري.

- يرى كينز أن الادخار والاستثمار شيئان مختلفان تماما فالادخار يعد امتناعا عن الاستهلاك، والاستثمار له محددين وهما الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

- ماركس لم يخرج في تفسيره للاستثمار عن نظرية القيمة وفائض القيمة، جاعلا العمل هو مصدر الثروة الوحيد، واستغلال العامل من طرف الرأسماليين هو الذي يحقق فائض القيمة لديهم، ما يجعل تلك

الأموال(فائض القيمة) تتجمع ويعاد استثمارها بشراء معدات إنتاج جديدة، من اجل شراء عمل عمال جدد ، ليخلقوا فائض قيمة جديد وهكذا.

obeikandl.com